

وأماها وتطلعاتها الى تحقيق اسمى
اهدافها.

وقد عمق هذا التلاحم بين القيادة
والشعب النبع الديمقراطي الذي اختطه الأردن
لنفسه والذي مكن من المشاركة الفعلية في القرار
بين ما تمثله ارادة الشعب وما تقرره مؤسسات
الحكم، ويرى المجلس أن النبع الديمقراطي هو
ضمان مؤكد للاستقرار والأمن في كل قطر
عربي: والأسلوب الأمثل لاتخاذ القرار الصحيح
حق تصبح المواقف مستمدة من مصالح الأمة
ومستندة الى ارادة شعوبها.

«ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز»
صدق الله العظيم

وكان الأردن منذ البداية يتبنى مبدأ حل
الخلافاً بانسحاب العراق من الكويت
وحل النزاع بينها بما يحفظ مصلحة كل
منها ويصون العلاقات العربية من التمزق
والضعف، ويقيناً لو أن الجهد الأردني
المخلص أعطي الفرصة الكافية
والحقيقية، ولم يتعرض لمؤامرات
الاجهاض من القوى المعادية، لتحقق
الحل العربي، وتجنبت المنطقة هذه الكارثة
المدمرة.

ان هذا الموقف الأردني الذي عبر عنه
جلالة الملك الحسين بقيادته التاريخية
والثفاف شعبه الأردني العربي بوعي
واخلاص حوله يمثل ضمير الأمة العربية



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

حضر الجلسة الخامسة عشر
من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة
بتاريخ ٢٧ / شعبان / ١٤١١ الموافق ١٩٩١/٣/١٤

(الجلد ٢٨)

(العدد ١٥)

جدول الأعمال

الصفحة

٣

٤

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢- تلاوة الإجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عاكف الفايز.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد أكرم زعتر.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي المشير حابس المجالي.

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد جعفر الشامي.

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد كمال الشاعر.

هكذا من الفصل

- ٣ - ١ - انتخاب مساعد لرئيس مجلس الأعيان لشغور المنصب بسبب تعيين معالي الدكتور سعيد التل وزيرا للتعليم العالي.
- ب - كذلك انتخاب عضو للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأعيان بناء على اقتراح سماعة العين السيد ندير رشيد، والذي يرشح فيه معالي السيد مروان القاسم.
- ٤ - قرارات اللجان :
- اللجنة القانونية
- ١ - استكمال مناقشة وبحث القرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩١/١/٢٦ المتعلق بقانون محكمة العدل العليا.
- (انتهى المجلس من بحث المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ وبمت الموافقة عليها).
- (القانون موزع عليكم بالجلسة السابقة).
- ب - ثلاثة القرارات رقم (٦) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على :
- ١ . مشروع القانون المعدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٠.
- ٢ . مشروع القانون المعدل لقانون اعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠.
- ٣ . القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ المعدل لقانون التبغ.
- ج - ثلاثة القرارات رقم (٧) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على :
- مشروع القانون للمعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠.
- د . ثلاثة القرارات رقم (٩) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٥ والمتضمن الموافقة على :
- ١ . القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون العمل.
- ٢ . القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون محكمة (امانة العاصمة).
- ٣ . القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الاستملاك.
- ٤ . القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون صيانة أسلاك البرق والبريد.
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ..
- لم تعين.

مجلس الأعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشر) من صباح يوم (الخميس) الموافق ٢٧ / شعبان / ١٤١١ هجري، الواقع في ١٤ / ٣ / ١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس الأعيان جلسته الخامسة عشر من الدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ أحمد اللوزي وحضور أمين عام مجلس الأمة عطوفة الاستاذ صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :
عاكف الفايز / أكرم زعير / حابس المجالي /
جعفر الشامي / عمر النابلسي / كامل الشريف /
كمال الشاعر.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة :

(١) معالي السيد سالم مساحدة : نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.

(٢) معالي السيد عبدالرؤف الروابدة : وزير الأشغال العامة والإسكان.

(٣) معالي الدكتور سعيد التل : وزير التعليم العالي.

(٤) معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الاعلام.

(٥) معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية.

(٦) سماعة الشيخ عبدالهالي جو : وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

(٧) معالي السيد عبدالكريم الدغمي : وزير العمل.

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة المنعقدة في ١٤ / ٣ / ١٩٩١ م ٣

(٨) معالي السيد ثابت الطاهر : وزير الطاقة والثروة المعدنية.

(٩) معالي السيد الدكتور خالد الكركي : وزير الثقافة والشباب.

(١٠) معالي الدكتور عبدالله المكابله : وزير التربية والتعليم.

(١١) معالي الدكتور ماجد خليفة : وزير العدل.

افتتاح الجلسة



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة.

جدول الأعمال.

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس

جدول الأعمال.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

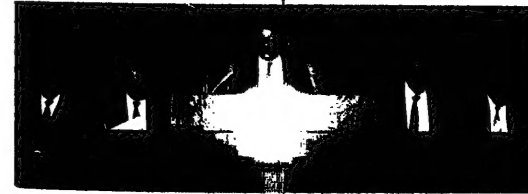
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على اعضاء الأمين العام من تلاوة المحضر؟

محضر الجلسة

الجميع : موافقون.
السيد الأمين العام:
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
أ - طلب معذرة من معالي السيد عاكف الفانز.
ب - طلب معذرة من معالي السيد أكرم زعير.
ج - طلب معذرة من معالي السيد حابس المجالي.
د - طلب معذرة من معالي السيد جعفر الشامي.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرخان.
السيد اسحق الفرخان: نرشع معالي السيد بشير الصياغ.
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟
الجميع : موافقون.
دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، السيد الأمين العام.



السيد الأمين العام:
ب - انتخاب عضو للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاعيان بناءً على اقتراح سعادة العين السيد تدير رشيد والذي يرشح فيه معالي السيد مروان القاسم.
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟
الجميع : موافقون.
السيد الأمين العام:
٣ - انتخاب مساعد لرئيس مجلس الاعيان لشغور المنصب بسبب تعيين السيد سعيد التل وزيراً للتعليم العالي عملاً بأحكام المادة (٦) فقرة (ب) من النظام الداخلي.

السيد الأمين العام:
ب - انتخاب عضو للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاعيان بناءً على اقتراح سعادة العين السيد تدير رشيد والذي يرشح فيه معالي السيد مروان القاسم.
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟
الجميع : موافقون.
دولة رئيس المجلس: شكراً مع الشكر، السيد الأمين العام.
السيد الأمين العام:
(٤) قرارات اللجان : أولاً: اللجنة القانونية

١ - تلاوة القرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على:
١ - مشروع القانون المعدل لقانون صندوق لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٠ والذي وافق عليه مجلس النواب كما ورد من الحكومة مع اجراء تعديل طفيف عليه.
٢ - مشروع القانون المعدل لقانون اعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠ والذي وافق عليه مجلس النواب كما ورد من الحكومة.
٣ - القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨ للمعدل لقانون التبغ والذي وافق عليه مجلس النواب كما ورد من الحكومة.
وبعد المناقشة في هذه القوانين، قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.
وتوصي اللجنة المجلس بالموافقة على قرارها هذا.
أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة القانونية:
بسم الله الرحمن الرحيم
اجتمعت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان يوم الاربعاء الموافق ١٩٩١/٢/٢٠ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشيدان واصحاب الدولة والمعالى والسادة اعضاء اللجنة السادة:
احمد عبيدات، الدكتور خليل السالم، عمدرسول الكيلاني، عمر النابلسي، الدكتور اسحق الفرخان، محمد عودة الفرعان، طارق علاء الدين، امين شقير، حسني عايش.
وقد حضر الاجتماع سعادة العين السيد تدير رشيد ومعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية سعادة الشيخ عبدالباقى جو.

هكذا من النص

دولة رئيس المجلس: اذن امام المجلس الكريم توصية اللجنة بالموافقة على القانون كما جاء في مجلس النواب، الاستاذ حمد.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس، حضرت اجتماع اللجنة القانونية والاخوان الذين استدعوا من الجيش والبرقاش لم يكن قرار اللجنة القانونية اجماعا البرقاش حول المادة (٨) (٩) يدعى لماتلة الشهيد حول اسرته الان اصابة فورية وفقا للنسب التي تقررها اللجنة، هذه نوقشت بشدة وكان الرأي ان هذا شهيد وكلمة نسب تقررها اللجنة قد تدعو الى اجتهادات تفرق بين شهيد وشهيد حسب موجودات الصندوق والاقتراح الذي طرح وجرى عليه نقاش طويل ان تحذف كلمة وفقا النسب التي تقررها اللجنة وتصيح اعانة فورية ولرة واحدة فقط مقدارها (٥٠٠) دينار.

انا اعتقد ان هذا يلغي الكلمة الحد الاعلى عم تحدثت عن شهيد فنيا في داعي لاعطاء لجنة خاصة تدرس حالة، اترجوا ان يتجه المجلس الى هذا الاعتبار وان يقرر التعديل الذي اقترحه.

دولة رئيس المجلس: استاذنا ابو مناف عندما بحثت اللجنة هذا الموضوع طلب من قسم المختص في القيادة العامة ان يدرس مثل هذا التوجه سواء بالحد الاعلى ويكون حد اعلى (٥٠٠) بدون نقص او كذا، وعادة المختصون والمهتمون والمسؤولون في القيادة يتبنون على ان يعتمد المجلس هذا النص لان ظروف الصندوق وظروف العمل بهذا الموضوع معقدة بهذه الاعتبار وهم يقدرون اجتهادا المجلس بان

يعطي كل واحد (٥٠٠) دينار لكن لهم اوضاع الصندوق لكي تتحكم بهذه المساعدة لا تمتدى (٥٠٠) قد تنقص لانه الجندي عادي او ضابط او كذا في اعتبارات عندهم يعتمدونها ويعطونها، استاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: شكرا دولة الرئيس.

لكي يتمكن المجلس ليتسع صدر بعض الشيء هذا المجال عندما ينمذد للنظر في قانون وسوف لا اقول جديدا عن اي من الاخوان الاعضاء لكنهم يدركون ذلك، هو آخر مرحلة من مراحل صناعة القوانين وكون القانون سري من الحكومة راح للنواب، راح للجنة النيابة ورجع للنواب واجيز ان للمجلس وحول للجنة القانونية ورجع للمجلس وهو اخر مرحلة.

لذلك ارجو ان يكون لدينا سعة صدر وتأتي عندما يقترح شيء ويكون منطقيا ومعقولا ان لا يدعوا التسارع الى احماله ما ذكرنا في دولة الرئيس نقلا عن الجيش منطقي ولكني سمعت رقم الشهداء في تلك الجلسة، رقم الشهداء في تلك الجلسة ليس من جفي ان اقله هنا ولكن لو كل شهيد منهم اخذ (٥٠٠) دينار مقطوع بدون حد اعلى، الرقم الحاصل تافه للغاية، كل الشهداء الذين ذكرنا بالجلسة ان عددهم كذا لو ضربته ب (٥٠٠) كلهم حد اعلى، العدد اكل من سفرة واحدة، سفرة واحدة لو ضرب لاوروبا، انا لا اتفق الجيش ليس في شهيد ليس لكم شهيد يس كلمة شهيد كلمة ثقيلة، يتخلى (٥٠٠) دينار حد اعلى للشهيد فتعاطكم هي التي تصنع القانون مثل اجتهادات، ارجو ان

تزال كلمة حد اعلى وليس قضية ضخمة ولا كبيرة ولا تستحق نقاش، اطرحها لدولة الرئيس ان يطرح على هذا المجلس كلمة ازالة الحد الاعلى وجعل هبه للشهيد (٥٠٠) دينار مقطوع فوري والباقي يأخذ مدها حسب قانون الشهداء، شكرا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: حتى ارد عليهم اذا بدعهم يحكموا، يحكموا ارد على الكل اذا سمحت.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ علي ابو نوار.

السيد علي ابو نوار: دولة الرئيس انا اعتقد بانه لا بد من اخذ ما قاله الاستاذ حمد الفرخان بين الاعتبار، واعتقد بانه ترك المسائل للجنة لتقرر او تنسب شيئا يتعلق بحق الشهيد لما قد يجعل حق لشهيد يختلف عن حق لشهيد آخر وشيء لا ينسجم ابدا مع العدالة وشيء ايضا لا يتناسب مع كرامة الشهيد الذي نعتبره انه اول من اي انسان كان بالتكريم، ولهذا ولا اعتبارات كثيرة اخرى لا اريد ان اخذ وقت المجلس فيها اعتقد بان ما اقترحه الاستاذ حمد الفرخان اقتراح وجيه وجدير بان يتدارس وان يتألف، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: تفضل سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكرا دولة الرئيس، جرى نقاش هنا مع المسؤولين في القيادة العامة حول هذا الموضوع، وكان التقدير للاقتراح الذي

تفضل به زميلي الفاضل منهم وما لو كان بالامكان تحقيق هذا الاقتراح، لكن دفع المونة او الاعانة رهن لمراد الصندوق ولذلك جعلوا هذه المونة في القانون بحيث تقرر المونة لمقدار ما هو موجود في الصندوق هذا من جهة.

ومن جهة اخرى يتناول الشهيد اعانات اخرى تتعلق بقانون التقاعد وقانون الاسكان وعدة قوانين اخرى وهي مبالغ تبلغ الالاف كما بين لنا المختصون في القيادة استنادا الى التشريعات المعمول بها، ولذلك (٥٠٠) دينار ليست كل ما يتناوله الشهيد فهذه حصته من هذا الصندوق فقط اما التواصي الاخرى فهي والرة وتلي الحاجة او الرغبة التي ابداهها سعادة العين المحترم ولذلك اوصي بالموافقة على هذا القانون ما دام ان التشريعات قد تكفلت باعطائه الشهيد ما يستحقه وهو يستحق اكثر من اي مبلغ.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: حضرة المقرر هذه الحجج سمعتها في الجلسة لم تكن كافية لرد الاقتراح، انا اعتقد ان الاعانة الفورية اكثر قيمة لنفسية العائلة الفقيرة من الاعانة اللاحقة، اذا كانت الاعانة اللاحقة بالالاف وقدر الصندوق محدودة، خفف (٢٠٠) دينار من الالاف جعلهم اعانة فورية، الاعانة الفورية بالنسبة للعائلة الفقيرة جاءت جث والد او اخ ولغيره ليست بغني اي منا ما عندهم عناء ذلك البهار ما عندهم كلفة العزاء وفر من الالاف اللاحقة للصندوق فاندر عليها اعطائها له اول فورية

مكتبة عبد الله

وتقصها بالآلاف المسكورة التي يتجهي بتأني بعد شهر وشهرين وتكم الجرح، هذا بنظري اعتقدا منطقي وإنساني أكثر من هيك لا يستطيع ان اضيف اقترح ان يكون القرار للمجلس وليس لرأي فرد مثلث ولا لرأي مقرر وبلغة جزئية من المجلس، اقترح طرح الرأس على المجلس.

دولة رئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء



معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية: شكرا دولة الرئيس.

الصحيح ما تفضل فيه سعادة المقرر الصحيح بعيني من الكثير ما اود ان اقره الا ان الحقوق اسر الشهداء وحقوق عائلات الشهداء الصحيح منصوب عنها فيما يتعلق بالتعويض وفيما يتعلق بالراتب التقاعدي منصوب عنها في قانون التقاعد العسكري، هذا موضوع اضالي وكما سماها التشريع نفسه هي امانة لجمعية وليست الحقوق التي تفضل الاستاذ حد بالاشارة اليها، صحيح الحقوق هناك محروطة والكمل

حريص في ذلك القانون على دفع ما يمكن دفعه لاسر الشهداء ولعائلاتهم، اما هذا الموضوع تحكمه بالدرجة الاولى كما تفضل المقرر قدرات الصندوق وامكانياته، يمكن اذا صار في حصيلته في المستقبل اكثر تمكن من الاستجابة لاكثر من هذه الارقام فيمكن تعديل التشريع في حينها وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكراً، معالي السيدة ليل شرف.

السيد ليل شرف: اميل الى موافقة الاستاذ حد الفرخان، الاستاذ حد الفرخان على اقتراحه لانه يغيل اليه انه كل الحقوق الاخرى فيها تميز بالرتب وفيها تمييز بالراتب وفيها تمييز باشياء كثيرة اخرى تستحق للمضايقات او للجندي ولكن هذه معونة يجب ان لا يكون فيها اي تفرق، بمعنى ان الشهيد شهيدا اذا كان ضابطا او جنديا بسيطا او قائدا من قادة الجيش، لذلك فهي المكان الوحيد الذي تقول انه حياة الشهيد قيمة متساوية عندنا مهما كانت رتبته وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: نقطة فيما يتعلق بالمساواة، المساواة مقرره واعطاء اللجنة الصلاحية المربة هي مراعاة موجود الصندوق وليس للتفرق بين الشهداء هذا حيث ان اوضحه ونسمع رأي الاعوان.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ خالد الطراونة.

السيد خالد الطراونة: شكرا سيدي الرئيس، اؤيد الاستاذ حد في مبلغ (٥٠٠) دينار لانه لو تركناها الى قرار اللجنة قد يمطي شهيد (١٠٠) دينار ثم للشهيد اللي بعده يمكن يكون (٣٠) دينار او (٤٠) دينار وهذا اعتقادي ان هذه التفرقة بين الشهداء، (٥٠٠) دينار اعتقادي هو الحد الأدنى الذي يمكن ان يكفل به شهيد وان يوضع له عزاء، وشكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ علي ابونوار.



السيد علي ابونوار: شكرا دولة الرئيس. يظهر بيان ظروف الصندوق هي التي نعمل من هذه القضية نقطة نقاش حيثما يكون الصندوق مليئا يكون للشهيد معونة لوجية لمالكته (٥٠٠) دينار، واذا نقص رصيد ذلك الصندوق تنقص المعونة اذا اقل من (٥٠٠)

دينار، ولكن هناك نقطة مهمة جداً هذا الصندوق يجب ان لا ينقص ويجب ان يفي وهذا الصندوق يجب ان لا يوضع فيه فقط ما يتبرع به او ما يفرض من اقطاعات من رواتب الضباط وضباط الصف والجنود، الحكومة مسؤولة عن دون تمييز ودون النظر اذا كان الصندوق يكتفي للملك او لا يكتفي ولان مسؤولية الشهيد ليست مسؤولية ابناء القوات المسلحة فقط، مسؤولية الشهيد هي مسؤولية الشعب كله وعندما يلزم الامر لعل الحكومة ان تضع ضريبة على كل قادر في هذا البلد ليبي يحقوق الشهيد الاول والتي تدفع لمالكته قدرها (٥٠٠) دينار.

اما الاعتبار بان الصندوق قد يكون ناقصا فهي حجة الحقيقة لا تصمد امام قديسية الموضوع الذي نتحدث عنه ومن هنا فلا اعتقد بان هناك امكانية عدل عندما يترك للجنة خيار في تمييز بالنسبة لموجودات الصندوق وشكرا جزيلاً.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الحقيقة احب ان اؤكد للاخوة الكرام ان اللجنة القانونية استدعت المختصين في الجيش مرتين، وبعد ان استمعت اليهم ودرست ظروف الصندوق وانه يعبر الى الشهداء تقسم الي كانوا ساهموا اقتنعت برأي القوات المسلحة واوصت اللجنة المجلس الكريم ان يصادق على هذا القانون كما جاء من النواب، الاستاذ حمد رسول.

مجلس الاعيان



السيد محمد رسول الكيلاني:
بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي دولة الرئيس، اخواني الزملاء
الاكابر.

عندما استدعت اللجنة القانونية
المختصين في صندوق شهداء القوات المسلحة
كان البحث منصبا على ادخال المدنيين العاملين
في القوات المسلحة فيما اذا استشهدوا كان اكثر
البحث منصب على ذلك واما بالنسبة الى هذه
المادة فقد حدد الحد الاعلى ولم يحدد الحد الادنى
ومن باب العدالة في التشريع ان يحدد الحدان
فالذ للجنة ان تدفع (خمس) دنانير وان تدفع
(٥٠٠) دينار، ما هو المقياس التي ستتبعه اللجنة
في الدفع ما دام الشهيد واحد؟

اعتقد اما ان نحدد الحد الادنى يكون اقل
(٥٠٠) دينار وبالتالي لا نعطي مجال للجنة ان
تنزل الى (عشرة) دنانير او (خمس) دنانير او

(دنانير) لانه الحد مفتوح واما ان نحدده بكمية
مقطوعة نقول (٥٠٠) دينار فقط، اما ترك
المجال احيانا قد يخضع لمقاييس غير مقاييس
عادلة والاساس في التشريع ان تكون غوة
العدالة والمساواة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الان
مشروع القانون المعدل معروض على الاخوة،
هناك توصية اللجنة وهي الاساس ثم في اقتراح
من الاستاذ حمد الفرحان في عليه الاستاذ ابو
خلدون ومن يوافق على اقتراح الاستاذ حمد
الفرحان؟

اذن تقريرا للجميع وافقوا وشكرا.

هذا يعني ان القانون سيعود الى النواب
وانه سيغيب فترة قبل ان يشرع ويغيب الحد
الاعلى (٣٠٠) دينا روليس (٥٠٠) دينار وإلى
ان يقضي الله امرا كان مفعولا، اي انه اذا ذهب
الى النواب ولم ياتي خلال الدورة الحالية سيغيب
معمولا بالقانون السابق بس هذا اللي حيث
اوضحه وشكرا لكم ونأني لما بعده.

السيد الامون العام:

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون
اعداد المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة
لسنة ١٩٩٠.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد نجيب الرشيدان، مقرر اللجنة
القانونية:

قرار المجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في المشرع	اللائحة كما وردت في القانون الاخير
الموافقة كما وردت من مجلس النواب	الموافقة كما وردت في القانون المؤقت.	اللائحة ١- يسمى هذا القانون وقانون تعديل القانون اصلا المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠ تقارن مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٤، الذي اقر فيه في القانون الاصل وما طرأ عليه من تعديل كالتالي: واحد ويعدل به من طريق تنويع في البردية الرسمية. اللائحة ٢- تعديل المادة (٣) من القانون الاصل بالقضاء على الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالقسم التالي:- وتنظر الاوقاف والتورث والقياسات الاسلامية زجيا. اللائحة ٣- تعديل المادة (٥) من القانون الاصل بالقضاء على الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالقسم التالي:- والاستعاضة عنها بقوله (وتنظر الاوقاف والتورث والقياسات الاسلامية).	اللائحة ١- يسمى هذا القانون وقانون تعديل القانون اصلا المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠ تقارن مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٤، الذي اقر فيه في القانون الاصل وما طرأ عليه من تعديل كالتالي: واحد ويعدل به من طريق تنويع في البردية الرسمية. اللائحة ٢- تعديل المادة (٣) من القانون الاصل بالقضاء على الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالقسم التالي:- وتنظر الاوقاف والتورث والقياسات الاسلامية زجيا. اللائحة ٣- تعديل المادة (٥) من القانون الاصل بالقضاء على الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالقسم التالي:- والاستعاضة عنها بقوله (وتنظر الاوقاف والتورث والقياسات الاسلامية).

هكذا عند الاصل

[Handwritten signature]

قرار اللجنة القانونية لجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	النص كما ورد في القانون المؤقت	القانون الاصيل
الموافقة كما وردت من مجلس النواب	الموافقة كما وردت من مجلس النواب		<p>١ - رخصة معدل البيع ١٠٠ ٢٥ ب - رخصة معدل البيع ٢٥ ج - رخصة معدل التجارة ٢٥ د - رخصة معدل التجارة ٢٥ هـ - رخصة القمار ٥٠٠ و - رخصة بيع تجارة ٣ ز - رخصة بيع بالمثل الكل ح - رخصة بيع بالمثل درجة ثانية ط - رخصة بيع بالمثل ١ درجة ثالثة</p>
			<p>٣ - بين الزودر باصلا ينشر في الجريدة الرسمية الماكس التي ينشر فيها المأموران من الدرجة الاولى او الثانية او الثالثة.</p>
			<p>٤ - يحظر ان يسترد من رسم الكوس للمطوع نسبة لا تزيد على ٧٩٠ عند تصدير البيع للمطوع مع مراعاة القسوة التالية:-</p>

قرار اللجنة القانونية لجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	النص كما ورد في القانون المؤقت	القانون الاصيل
الموافقة كما وردت في القانون المؤقت	الموافقة كما وردت في القانون المؤقت		<p>١ - تجري التصدير بالصوره التي يعيها الوزير. ب - كل الصور ان يثبت للوزير خلال ست اشهر من تاريخ التصدير وصول البيع للمطوع الى الكان المسمون اليه وترتبه فيه. ج - تجوز استرداد الرسم بالنسبة البقية في القدر السابقه عندما يقد البيع للمطوع باعجه الاحياء المأمورة بالشروع ان العمل لاحاقه منه. د - بالاضافه الى الرسم الجمركي والرسم الاخرى التي تستوفى بموجب قانون الجمارك تستوفى ايضا عن احتياك المأمورين العاملين بالرخصة. رسم الكوس والرسم والقرارات الاخرى التي تستوفى في حامل التجاره عن التجاره المسموع والمعا ينالقب بالقر الجين في ملكه لانه وفي القانون رقم ١٩٦٦ (٢٥)</p>

مكونا من اربعة

دولة رئيس المجلس: هل من استفسار حول الموضوع، هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

ب - تلاوة القرار رقم (٧) تاريخ

١٩٩١/٢/٢٠ المتضمن الموافقة

على:

- مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة

القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان يوم الاربعاء الموافق ١٩٩١/٢/٢٠ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشيدان واصحاب الدولة والمالي والسعادة اعضاء اللجنة السادة:

احمد عبيدات، الدكتور خليل السالم، محمد رسول الكيلاني، عمر التابلسي، الدكتور اسحق الفرخان، محمد عودة الفرخان، طارق علاء الدين، امين شقير، حسني عايش.

وقد حضر الاجتماع سعادة العين نذير

الرئيس ومعايير وزير الدولة للشؤون البرلمانية سماحة الشيخ عبد الباقي جو

ونظرت اللجنة في

- مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠، الحال اليها من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وبعد المداولة والمناقشة في مواد المشروع واسبابه الموجبة، والتعديلات التي اجراها مجلس النواب عليه، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديل التالي:

على: ٣ - اعادة الاعتبار

المادة ٣٦٤: البند (١)

قررت اللجنة اضافة العبارة التالية الى مطلع البند (١): باستثناء المحكومين بجرائم الخيانة والتجسس: لتصبح على النحو التالي:

المادة ٣٦٤:

١ - باستثناء المحكومين بجرائم الخيانة والتجسس ومع مراعاة احكام الفقرة (٣) من هذه المادة يجوز اعادة الاعتبار ... الخ.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة واللجنة القانونية صالح الزعبي

قرار مجلس النواب	موافقة	موافقة	موافقة
مشاريع قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
مشاريع	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
مشاريع	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ٣٦٤ - البند (١) يسمي هذا القانون (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩١ الذي يلغى بالقانون الاصل ويقرأ عليه من تمثيل كتابين واحد، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مكونا مادة واحدة

[Handwritten signature]

قرار مجلس النواب	اللائحة	اللائحة الواردة في التشريع	اللائحة الواردة في القانون الاسمي
مراقبة	مراقبة	ب - ان يكون قد انقضى من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها اوسمور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت العقوبة جنائية او ثلاث سنوات اذا كانت العقوبة جسمية، ويؤخذ على هذه اللادة لاحالة الاجتياز في اثنائين اذا كان المحكوم عليه مكررا بالجنس القفوي.	
مراقبة	مراقبة	ج - ان تكون الارزاسات المدنية التي انقضت او عليها الحكم قد تم الوفاء بها او استغلت او جرى عليها التقادم او ان ثبت للمحكوم عليه انه كان ولا زال في حالة اسقام يمكن منها الوفاء، يلائق الارزاسات ويحيز في حالة الحكم بالاخص ان ثبت انقضى اتمه نفس الدين او اخرى.	
مراقبة	مراقبة	د - ان يتبين من سجلات السجن انه كان حسن السلوك اثناء رتبته في وان ثبت التحقيق في سيرته بعد الافراج عنه انه قد صالح فعلا.	
مراقبة	مراقبة	هـ - ان يكون قد مضى على صدور بقعة اكثر من حكم واحد فلا يحكم باعادة الاجتياز له الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه اللادة في كل حكم من تلك الاحكام، عل ان تحسب اللادة الاخرية لاهمة الاجتياز للمحكوم عليه	١ - اذا كان طالب اعادة الاجتياز قد صدر بعه اكثر من حكم واحد فلا يحكم باعادة الاجتياز له الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه اللادة في كل حكم من تلك الاحكام، عل ان تحسب اللادة الاخرية لاهمة الاجتياز للمحكوم عليه

قرار مجلس النواب	اللائحة	اللائحة الواردة في التشريع	اللائحة الواردة في القانون الاسمي
مراقبة	مراقبة	في هذه المادة بالانقضاء المنصوص عليها في البند (ب) من الفقرة (١) من هذه اللادة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها في الحكم الاخير من تلك الاحكام.	
مراقبة	مراقبة	١ - كل محكوم عليه بعقوبة جسمية بالجنس يعود اعتبارا اليه حكما اذا لم يحكم عليه خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ هذه العقوبة في بعقوبة اخرى بالجنس او بعقوبة اشد.	
مراقبة	مراقبة	٢ - كل محكوم عليه بالعقوبة الجسمية يعود اعتبارا اليه حكما اذا لم يحكم عليه خلال ثلاث سنوات بعقوبة جسمية او بعقوبة اشد من تاريخ تنفيذ العقوبة المقررة تلك او من تاريخ انتهاء مدة عقوبة الحبس التي استعفى عنها بالبراءة.	
مراقبة	مراقبة	٣ - ان يلقى المحكوم عليه بامانة الاجتياز اذا تبين ان المحكوم عليه كانت قد صدرت عنه احكام اخرى لم يلم الحكم بها عندما صدرت حكما باعادة الاجتياز او اذا حكم عليه بعد اعادة اجتياز في جريمة وقت قبل اصابته.	

مكونا من اربعة

[Handwritten signature]

قرار مجلس النواب	اللائحة	اللائحة	اللائحة
مراقبة	ب - يحسن الحكم بالبناء بعدد الاختيار من المحكمة التي كانت قد حكمت بأفعاله وذلك بناء على طلب النيابة العامة.	ب - شهادة من الدوائر الأمنية المختصة تتضمن الأحكام الصادرة بصفه وروايته القضائية.	ب - شهادة من الدوائر الأمنية المختصة تتضمن الأحكام الصادرة بصفه وروايته القضائية.
مراقبة	ب - يقدم للمجلس العام الطلب مع الأوراق والبيانات البرقة إلى محكمة البداية المختصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تقديم الطلب إلى مفتوها براه في.	ب - تتخذ المحكمة في الطلب وتصل فيه تنقيها على أنه يحوز على مساهمات أو قال أي شخص تراها مناسبة وإن طلب أي مصادرات زبدها مصادرة من أي جهة من الجهات ومكون قراراتها في الطلب قبلا ضمن في	ب - تتخذ المحكمة في الطلب وتصل فيه تنقيها على أنه يحوز على مساهمات أو قال أي شخص تراها مناسبة وإن طلب أي مصادرات زبدها مصادرة من أي جهة من الجهات ومكون قراراتها في الطلب قبلا ضمن في
مراقبة	ب - يقدم للمجلس العام الطلب مع الأوراق والبيانات البرقة إلى محكمة البداية المختصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تقديم الطلب إلى مفتوها براه في.	ب - تتخذ المحكمة في الطلب وتصل فيه تنقيها على أنه يحوز على مساهمات أو قال أي شخص تراها مناسبة وإن طلب أي مصادرات زبدها مصادرة من أي جهة من الجهات ومكون قراراتها في الطلب قبلا ضمن في	ب - تتخذ المحكمة في الطلب وتصل فيه تنقيها على أنه يحوز على مساهمات أو قال أي شخص تراها مناسبة وإن طلب أي مصادرات زبدها مصادرة من أي جهة من الجهات ومكون قراراتها في الطلب قبلا ضمن في

قرار مجلس النواب	اللائحة	اللائحة	اللائحة
مراقبة	ب - يقدم للمجلس العام الطلب مع الأوراق والبيانات البرقة إلى محكمة البداية المختصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تقديم الطلب إلى مفتوها براه في.	ب - تتخذ المحكمة في الطلب وتصل فيه تنقيها على أنه يحوز على مساهمات أو قال أي شخص تراها مناسبة وإن طلب أي مصادرات زبدها مصادرة من أي جهة من الجهات ومكون قراراتها في الطلب قبلا ضمن في	ب - تتخذ المحكمة في الطلب وتصل فيه تنقيها على أنه يحوز على مساهمات أو قال أي شخص تراها مناسبة وإن طلب أي مصادرات زبدها مصادرة من أي جهة من الجهات ومكون قراراتها في الطلب قبلا ضمن في
مراقبة	ب - يقدم للمجلس العام الطلب مع الأوراق والبيانات البرقة إلى محكمة البداية المختصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تقديم الطلب إلى مفتوها براه في.	ب - تتخذ المحكمة في الطلب وتصل فيه تنقيها على أنه يحوز على مساهمات أو قال أي شخص تراها مناسبة وإن طلب أي مصادرات زبدها مصادرة من أي جهة من الجهات ومكون قراراتها في الطلب قبلا ضمن في	ب - تتخذ المحكمة في الطلب وتصل فيه تنقيها على أنه يحوز على مساهمات أو قال أي شخص تراها مناسبة وإن طلب أي مصادرات زبدها مصادرة من أي جهة من الجهات ومكون قراراتها في الطلب قبلا ضمن في

مجلس الاميان

دولة رئيس المجلس: دولة بهجت بك التلهوني.



السيد بهجت التلهوني:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

زملائي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،
فقد تصفحت مشروع القانون الذي قدمته
الحكومة لاعادة الاعتبار فوجدته اولر تحقيقها
للمساير القانونية، واقرب نظرة - للعدالة
الانسانية، واكثر- تشجيعا للمحكوم بزوال اثار
جرمه لتعود اليه حقوقه ويصبح عضوا فاعلا في
المجتمع فجاء في التشريع الحكومي ق أ ج م ج
٣٦٥/ الفقرة ٧ من المادة ٤٧ من قانون
المعوقات بالتعديل التالي:

٧ - اعادة الاعتبار وترتب عليها،
سقوط الحكم القاضي بالادانة، في اي جريمة
جنائية او جنحة، ومحو جميع اثاره بالنسبة

للمستقبل، بما في ذلك الحرمان من الحقوق،
واي اثار جرمية اخرى.

فالعماني الواردة هي غسل للمجرم من
المجرم من جرمته، ومحو ما ترتب عليها من اثر
وحاضرا ومستقبلا، فجاء النص متفقا مع
اهداف التشريع وجاءت الاسباب الموجبة وجيه
مثالية رحيمة انسانية، رأيت ان اخذ منها فقرة
تعبر عن مجموعها فقد ورد مانصه:

واذا كان الانسان في مجتمعا الاردني، هو
اغل ما نملك، فانه حري هذا المجتمع ان يحافظ
على حقوقه وكرامته، ويعد له يد العون ليتقل به
الى مجتمع الطهر والصالح، انتهت الفقرة.

وجاء في الاسباب الموجبة كذلك مايلي:
ورغبة من الحكومة في ان تعاد للمحكوم عليه
مكانته في الهيئة الاجتماعية، فقد وجدت ان لا
بد من تأمله الكامل بما يقضي باعادة جميع
الحقوق والمزايا التي حرم منها بسبب اذنته
بجرمته ولا مناص من الاعتراف له بمركز مشروع
في مجتمعه، وازالة وصمة الاجرام والادانة عنه
وتكثينه بالتالي من ان يساهم في نشاط المجتمع
وازدهاره، أ. هـ. هـ.

ايها الاخوة

لا شك بان ما اجمع عليه رجال القانون
بان رد الاعتبار يزيل عن المجرم المعقوبة واثار
الجرمة حاضرا ومستقبل، وعندما نعيد الاعتبار
في الجنائيات كالقتل والسلب والسرقة الموصوفة
وغيرها من الجنائيات كان الاولى باللجنة القانونية
المحترمة ان تجعل النص شاملا بعيد الاعتبار
لجميع كما ورد في المشروع الذي قدمته الحكومة

وتشغته بالاسباب الوجيه الموجبة وبناء على ما
تقدم اقترح - شطب الفقرة الخامسة الجديدة من
المادة (٣٦٥) من ق أ ج الواردة في تعديل

مجلس النواب المقرر وذلك ليتسارى الجميع في
نيل الحقوق برد الاعتبار، اما اذا بقيت الفقرة
ف تكون قد قسمنا رد الاعتبار الى صنفين رد اعتبار
عام مطلق ورد اعتبار خاص مقيدا.

اما القيود الاخترازية فيمكن تطبيقها دون
ذكرها في القانون فقد نصت المادة ٢٤ من
الدستور وان الأمة مصدر السلطات، وقسمت
سلطات الدولة الى ثلاث التشريعية، التنفيذية،
القضائية ورسوم الدستور والقوانين والانظمة
مسار كل سلطة، فلا هيمنة لسلطة على اخرى
الا في حدود الدستور والقانون.

فالمجلس القضائي يمارس عمله وتعييناته
دون ان يوضع له قيود من اي سلطة اخرى
واختيار الوزير من رئيس الوزراء المكلف يعوده له
ولا سلطة عليه بان يختار من يختار ولا يجوز تقييد
او كف حرية اية جهة كانت.

ان لا يتولى اي شخص اعيد اعتباره وكان
عكوما في اي من الجرائم التالية: الاختلاس،
الرشوة، سوء الائتمان جميع الجرائم المخلة
بالاخلاق والاداب والثقة العامة ايا من الوظائف
التالية:

القضاء او عضوية مجلس الامة او
الوزارات.
ان قراءة القانون ككل تدل على انه لم
يدرس دراسة كافية، وان الاستثناء الذي اوردته
مجلس النواب المقرر اذا نظرنا اليه نظرة عميقة
وفاحصة نجد ان من اثمهم بجرمة اخلاقية ونفس
الشرف يمكن ان يعاد اعتباره ليصبح مسؤولا عن
ادارة مدرسة طلاب صغار وهذا خطر اكبر من
الخطر الذي ينشأ من تولي وزارة او عضوية
مجلس الامة بحكم الاعتكاف، فلما ان يضال
ان يستثنى هذه المادة ككل تصاف الى الاستثناء

اما عن السلطة التشريعية فاني اعتبر ان
النواب المحترمين الممثلين للشعب في هذه
الدورة ولا يستطيعون ان يمارسوا حقهم اليوم يمنع
الشعب من حقه غذا وحيث ان الذي انتخب
النواب المحترمين هو الشعب فاليه يعود الامر في
الاستئيل فيمن ينتخب ولا يجوز تقييد ارادته في
من ينتخب ومن لا ينتخب.

فالامة مصدر السلطات، كما نصت المادة
٢٤ من الدستور وبالتالي، فاني اوافق على باقي

مجلس الاعيان

من بعض النظر عن الوظيفة يشغلها الشخص
تضاف الى الجرائم التي لا يعاد الاعتبار بها واما
ان تشطب ليكون الكل متساوي وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، سعادة
المقرر.

السيد المقرر: شكرا دولة الرئيس.

من ناحية لفظية في المادة ٣٦٥ حسبها
جرى تعديلها من قبل مجلس النواب الموقر ورد
انه لا يجوز اتيليا الوظائف التالية: في القضاء،
عضوية مجلس الامة، الوزارة.

ليست وظيفة اعضاء مجلس الامة ولا
الوزارات ولذلك التعبير خطأ والاحسن ان
يصحح هذا الخطأ هذا من ناحية.

اما من ناحية الحرمان من اعادة الاعتبار،
كان في القانون الروماني مبدأ الموت المدني،
والموت المدني وان يحرم الانسان من ممارسة
حقوقه المدنية سواء اكانت الانتخاب او ممارسة
بعض النشاط الاجتماعي، لكن التشريع
الحديثة الغت هذا المبدأ اضيفت على القوانين او
اخذت مبدءاً ان مرور الزمن على الجريمة يسقطها
بمعنى ان المجتمع ينساها وفي حالتين:

الحالة الاولى:

انه اذا مر الزمن على جريمة حسبها هو
منصوص عليه في اصول المحاكمات الجزائية
تسقط ولا يجوز ملاحقة المجرم سواء كان في
جنابة او جنحة او مهما كانت درجتها او نوعها

في الحالة الثانية:

هي توكي اثار الحكم باعادة الاعتبار

للشخص ولكن اللجنة القانونية شعور منها
بالوضع العام وخطر التجسس والحياة العظمى
استثنت الجرمين من اعادة الاعتبار واعتقادي
ان الاستثناء غير جاز سواء كان بتعديل مجلس
النواب او بتعديل من اللجنة القانونية مجلس
الاعيان هذا ما اراه كعضو في مجلس الاعيان
وليس كمقرر.

دولة رئيس المجلس: هل هناك من
ملاحظات الاستاذ تدير رشيد.

السيد تدير رشيد: اؤيد اقتراح دولة
العين بهجت التلهوني بشطب الفقرة خمسة من
مادة (٣٦٥) للأسباب الوجيهة المقتضات التي
تكرم دولته وشرحها وشكرا.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ
بهجت التلهوني.

السيد بهجت التلهوني: بشطب الفقرة خمسة
من المادة (٣٦٥) التي تضع قيود بالنسبة لما ذكر
فيها والقيود وضعتها للسلطة التشريعية والسلطة
التنفيذية والسلطة القضائية ولذلك المطلق يجري
على اطلاقه ورد الاعتبار كما ورد وذكرت في
المشروع الذي قدمته الحكومة بالنسبة للمادة
(٤٧) من قانون العقوبات والمادة (٣٦٥) الفقرة
الجديدة التي اضيفت من قبل مجلس النواب
والتي صادقت عليها اللجنة القانونية اطلب
شطبها لانه معناه هناك مجلس النواب ومجلس
الاعيان اللجنة القانونية صفت رد الاعتبار
صنفين الذي اقدم على جريمة قبيحة مثلا كالزنا
يعيد له الاعتبار والذي اخذ اختلاس او كذا لا
ينبغي له اعتبار وهذا ليس عدالة قانونية والا

السيد امين شقير: شكرا سيدي
الرئيس.

نحن نذكر بان قانون العقوبات وبالتالي
اصول المحاكمات الجزائية وكل ماله علاقة بهذا
الموضوع وضع في الاساس وما يزال من اجل
تحقيق العدالة، وتفعيلا لمنصوص كلام الله من
ان للناس حياة في القصاص، لذلك المبدأ ان
الجرائم التي ترتكب والعقوبات التي تصدر
تناسب مع طابع الجرائم والرها على الافراد
وعلى المجتمع.

فيما يتعلق بجريمة الحياة وجريمة
التجسس هذه عملية لا تقتصر في اثارها على
افراد محددين معدودين وانما تصيب الامة
باكملها باضرار يصعب تداركها او تصحيحها،
ومن هنا فان ما توجهت اليه اللجنة القانونية في
قرارها باستثناء هاتين الفئتين اللتين توقعان
اضرار خطيرة في المجتمع وفي مصالحه الكبرى
فان اي تصور لامكان اعادة الاعتبار هؤلاء
الناس هو تشجيع بشكل من الاشكال ان يجد
من يقترف هذه الجرائم فجوة يخرج منها، ونحن
نعلم ان جرائم الحياة على سبيل المثال قد تصل
الى حكم الاعدام، وحكم الاعدام في هذه
الحالة حالة من العدل والعدالة وليست افتتاناً
على العدالة.

لذلك انا اعتقد ان الاستثناء الذي ورد في
اقتراح اللجنة القانونية لمجلس الاعيان اقتراح في
عمله وهو يثبت فيما هامة ولا يصدر اية قيمة
وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، معالي
الدكتور اسحق الفرحان.

عدالة انسانية ولا عدالة، يستثنى هذا من
القضاء الي مشلا في عملية الزنا اما السرقه
للمصوفة او كذا، ولذلك انا اقول انه رد الاعتبار
تشطب المادة الخامسة واقترح هذا الاقتراح
واعتقد بانه فيما جاء في كلام الاخ معالي محمد
رسول في تشييه على الاقتراح ولذلك اطلب
عرض اقتراحي على المجلس الكريم وشكرا.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة بس انا
احب ان توجه لسعادة المقرر وبخبره القانون انه
هل يا ترى في موضوع رد الاعتبار هل هناك في
القوانين المتبعة في الدول الاخرى استثناءات
تشابه هذه الاستثناءات التي ذهبت اليها في
اللجنة القانونية؟ بس لغايات التنوير ونأني
لاقتراح دولتك، تفضل.

السيد بهجت التلهوني: اللي قدم من
الحكومة ولم يقدم من هذا، وقدم من الحكومة
مشروع القانون واسباب الموجبة القانونية
الوجيهة واعتقد فيما اذا درسته دراسة انسانية
درسته دراسة من اجل صلاح المجرم هو كالمقرر
العام، ولذلك الشيء الذي يصلح للمواطن
والوطن يجب ان نأخذ منه ما نقتدي في الشيء
الذي هذا والباقي من القاعدة القانونية انما تنبع
من الوطن لا تستورد من الخارج، ولذلك انا
عندما يأتي قانون من بلدي ليس اجي اقول انه
بلدي اشرف بره شو بيصير؟ لا بلدي هو الذي
يصدر لي الموارد القانونية والقاعدة القانونية،
وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ
امين شقير.

هذا هو النص

السيد اسحق الفرحان: اريد ان اؤكد ما تفضل به سعادة العين امين شقير وان هذا الموضوع درس مليا في اللجنة القانونية وعلمين الجرمين جرم الحياة والتجسس لا يجوز بحال من الاحوال التهاون بها، ولا تتصور ان شخصا انهم يمثل هذه التهم ان يعادله اعتباره وإذا أعيد له اعتباره لا يجوز ان يتولى المناصب المختلفة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكراً، سماحة الاستاذ جو.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الواقع لولا سؤال دولة الرئيس ما تكلمت حول هل هناك قانون سبقنا اليه اخرون في استثناء من ارتكب جرم الحياة او التجسس؟ اقول له اصل في الاسلام ابوبكر وعمر رضي الله عنهما وقضا ان يأمروا ايا من الذين ارتدوا عن الاسلام على اثنين باعتبار انهم ارتكبوا جرم الحياة والردة، ولذلك استثنوا من ان يتولوا امرا من امور المسلمين والرسول يقول عليه الصلاة والسلام: (لمليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ).

وعندما جاء عثمان فتح لهم الباب ففتحت ابواب الفتنة، ولذلك هذه النقطة لها صل في الاسلام، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: شكرا دولة الرئيس.

باعتقد ان ظروف الاردن التي لفترة طويلة وما زالت وقد تستقبل ايضا عاصمة باعداد، وان جريمة التجسس والحياة ذات خطورة تشمل كل المجتمع والكيان، انا قناعتي واتوجه الى الاخوان في المجلس ان يشاركوني القناعة ان يستثنى من يرتكب هاتين الجريمتين من رد الاعتبار واؤيد توصية اللجنة القانونية بذلك الفقرة الثانية التي طرحها دولة العين بهجت التلهوني وهو حذف الفقرة خمسة من مادة ٣٦٥ اعتقد ما تكرم به مقنع واؤيد اقتراحه وادعو الى اقرار هذا القانون بالشرطين:

اقرار الاستثناء التي اوصت به اللجنة القانونية عن جرمي الحياة والتجسس كما اوصت اللجنة، والاختلاف مع اللجنة القانونية التي لم تشطب ٥/٣٦٥ الاختلاف معها، والموافقة على اقتراح دولة الاخ بهجت التلهوني بشطب الفقرة ٥/٣٦٥ التي اضافها مجلس النواب هذا اقترحه للتصويت.

اصوات: نثني على ذلك.

دولة رئيس المجلس: شكرا، اذن نأتي للقانون يا سعادة المقرر ولدنيا اقتراح من دولة الاستاذ بهجت التلهوني بشطب الفقرة.

نأتي للمادة ٣٦٤

السيد المقرر: هذا الاستثناء ما هو قرار اللجنة بالموافقة كما قررت بادخال التعديل هذا لا يحتاج الى تصويت، الذي يحتاج للتصويت هو تعديل قرار اللجنة التي اقترحه دولة بهجت التلهوني وهو الغاء الفقرة الخامسة من المادة ٣٦٥.

دولة رئيس المجلس: يا سيدي بهجت بك اقترح شيئين.

الاول: شطب استثناء من ارتكب التجسس والحياة العظمى.

السيد المقرر: لا ما اقترحه كان منحصرا في الفقرة الخامسة، هذا الاقتراح الوحيد، التصويت على هذا الاقتراح.

دولة رئيس المجلس: بس الفقرة الخامسة، هل تؤيدون اقتراح دولة ابو عدنان؟ رجاءا العد في التصويت.

هل توافقون على شطب الفقرة الخامسة؟ من يوافق يرفع يده رجاءا لضبط الحساب.

عم يعيدها سعادة المقرر الفقرة التي اقترح شطبها دولة ابو عدنان.

السيد المقرر: سيدي هذه المرة التي اقترح دولة العين بهجت التلهوني تضاف فقرة جديدة برقم خمسة بالنص التالي من الفقرة الخامسة من المادة ٣٦٥:

ان لا يتولى اي شخص اعيد اعتباره (يعني هنا اعيد اعتباره) وكان محكوما في اي من الجرائم التالية: الاختلاس والرشوة وسوء الائتمان وجميع الجرائم المخلة بالاخلاق والآداب والفتنة العامة ايا من الوظائف التالية:

القضاء او عضوية مجلس الامة او الوزارات هذا النص للمضاف من مجلس النواب المؤقر.

دولة رئيس المجلس: ووافقت عليه اللجنة القانونية.

السيد المقرر: ووافقت اللجنة على قرار مجلس النواب ووصت المجلس الكريم بالموافقة على هذا التعديل.

والاقتراح المقدم من دولة السيد بهجت التلهوني بالغاء هذه الاضافة، والاقتراح يتعلق بهذه الاضافة.

دولة رئيس المجلس: سيدي قبل ان نعد التصويت مرة ثانية، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا، دولة الرئيس

في الحقيقة ان هذه الفقرة اصبحت على المشروع الذي تقدمت به الحكومة، ولكن حقيقة في مناقشة الامر بموضوعية اجد بانها ضرورية ان تبقى هذه الاضافة وذلك لان المقصود هنا حدد في ثلاثة مراكز او مناصب وليست وظائف الحقيقة في ثلاثة مناصب او مراكز وهي مهمة جدا، موضوع القضاء مهم كمرکز له فاعلية ومدف وله اعتبار، وكذلك ايضا بالنسبة لعضو في مجلس الامة وكذلك ايضا في الولاية العامة كمصوب وزير فلا يعقل منطقا وانا استأمل الحقيقة:

هل من الممكن ان يكون شخص مجروح في خلقه وكان قد حكم في جناية او بجنحة ثم يأتي ليتولى منصبا من هذه المناصب العامة هذا واحدا؟

ثانيا: هنالك ايضا تناقض بالنسبة لقوانين اخرى موجودة فمثلا من حيث

مجلس الاعيان

الاعتراض على المرشحين لمجلس النواب هناك مرشح فاذا كان هناك مجال للظن بان هذا لا يجوز ان يكون مرشحا لمجلس النواب لانه قد ادى الفعلة الذميمة وقد قام بكذا او حكم بجنابة، فالحقيقة يوجد نوع من الالتباس.

اما اذا كان ما تفضل به معالي العيون محمد رسول بالنسبة الى ان هناك مجال آخر بان كيف يمكن ان نسوي هذا الامر ونخصه بالذكر وذلك مجالات اخرى ثانية لها اهمية ايضا فاذا كان قصد المجلس بهذا هو التوسع فلا بأس. ولكن في الحقيقة اجد بان هذه المراكز وهذه المناصب الثابتة بحساسيتها تستوجب مثل هذا النص وشكرا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكرا، السيد المقرر.

السيد المقرر: ايضا كما لنقطة التوسع، النص ورد يقول:

وسوء الائتمان وجميع الجرائم المخلة بالاخلاق منها الجرائم التي احتسرت منها العيون المحترمة والاداب والفتنة العامة وهذه جرائم اكثر من الجرائم المنصوص عليها ولذلك ما في حاجة للاحتراز لانها مشمولة.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ بهجت التلهوني.

السيد بهجت التلهوني: مع احترامي لما تفضل به معالي الوزير فاني اقول بان القضاء لا سلطان عليه الا للقانون، وسلطة القضاء سلطة مستقلة بموجب الدستور، ولذلك المجلس القضائي عندما يعين اعتد به يمتاز للقاضي

صفات الواردة واعتقد بان المجلس القضائي لتكوينه يعرف صفات القضائي وحاشي للمجلس القضائي الذي يترأسه قضاة عدول ان يختاروا ممن جرحوا في ماضيهم او كان لهم ماض مرعب وانما اذا وضعنا لهم نحن تعليمات اعتقد كأنما نحن نشعر بانهم غير اهل لهذا، ولذلك انا ارى ان اضع لقضاة تعليمات مثل ما يوضع في الاحوال المدنية او ما يوضع بالخدمة المدنية هذا من جهة.

اما رئيس الوزراء المكلف عندما يختار زملاؤه فانه يكون حريصا ان يسير وايامهم في طريق يتعاونوا في نقل الكرة واذا كان للسلطة التشريعية اي مأخذ على اي وزير له شائبة او فيه نقص فهي شؤله ان تطرح بالثقة وفقا للمادة (٥٤) من الدستور وتسقطه بالثقة لا ان تضع عبارة عن تشريعات نحن لا نسير بتشريعات نحن نسير بالثقة، اما النواب وكما تقول بان معالي الوزير فاعتقد بان النائب الان انما هو محدود التنفيذ في دورة الاربعة سنوات وبعد الاربعة سنوات انما الشعب هو مصدر السلطات وهو الذي يختار النائب يمكن ان يختار النائب الذي يأتي بعد لانه هذه الدورة انما انتخب النائب وبمث به ليمثله في هذه الدورة ويأتي في دورة اخرى قد يعيد انتخابه او لا يعيد انتخابه او ينتخب غيره ولذلك لا يجب ان نقيده ارادة النائب، ولا يجب ان نضع بالتشريع هذه الامور متركة بالنسبة دون قيد ودون شروط ولا نضع نحن في تشريعاتنا هذا، انا اعتقد بان هذه الامور هي رد الاعتبار كما قلت يجب ان تكون مطلقة لا يجب ان نضعها عندما نضع هذا، اما عندما

وجدت انا اختلطت الاوراق انا قلت الحيانة العظمى هذه يجب ان ننقل له ويجب ان لا نعيد اعتباره، التجسس على الوطن يجب ان لا نعيد اعتباره مطلقا. اما هذه الامور تأتي للقاتل تأتي للزاني تأتي لغير ذلك ونقول له: لا مانع

ونقول له: معفو عنك ادخل وزيرا او اميرا او اكل هذا شيء انا اعتقد بانه حاشي، ولذلك لكل سلطة لها مادة دستورية وهي مستقلة لا يبعين عليها سلطة على سلطة اخرى كما جاء في الدستور وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ حمد الفرخان



السيد حمد الفرخان: شكرا دولة الرئيس انا كنت ابدت اقتراح دولة الاخ ابو عدنان مكتفيا بان حججه كانت كافية، كان لي حجج لم اذكرها ضد هذه المادة، ما ذكره كفاية واريد ان اضيف اسباب لماذا هذه المادة يجب ان لا تبقى

لماذا نعمل تميز؟ فتقول للمحكمة هناك نوعين من رد الاعتبار مقيس رد اعتبار واحد، رد اعتبار كامل يقيس لصاحبه ان يتولى جميع الوظائف وقرار برد اعتبار جزئي، ثم هناك تميز اخر اسوء منه رد الاعتبار الجزئي اذا اوجزنا هذه المادة بميز ثلاث مواقع للحصانة

القضاء، عضوية مجلس الامة، الوزارة.

كأنما هؤلاء الثلاثة الوحيديين اليي يحتاجوا ان لا يكون مرتشين فيهم، ما رأيكم لسوكل وزارة له نفس الحساسية ان لا يكون مرتشيا والسفير والمستشار السياسي في رئاسة الوزراء والمستشار السياسي في القصر كلهم اصحاب صانعي قراره نحن نميز ثلاث وظائف دولة الاخ بهجت التلهوني اصاب بالضبط عندما قال مثال:

القضاء اذا كان مرتشيا المجلس القضائي معاب اذا عينه

اذا رئيس وزراء اختار مرتشيا عضوا في الوزارة على هذا المجلس ان لا يعطيه الثقة على هذه القاعدة ليس هذا المجلس

لذلك اعتقد اذا كنتم تريدوا اكره الامور على نفسي الرشوة، اكثر تخريب بادارة هذا البلد كانت الرشوة ولا ارجعها اذا شتمت ان يميزوا الرشوة كجريمة ضارة في المجتمع وسفها تربذون ذلك اضيقوا المرتشي للاستثناء الذي وضعته اللجنة القانونية، قولوا باستثناء حكوميين بجرائم الحيانة والتجسس والرشوة، يجوز رد الاعتبار اذا اضعفتم في ذلك المكان معقول انا لا اعترض

هذا هو النص

لكن ان تضعوا مادة خاصة للرشوة ترد له اعتبار جزئي، وتميزون هذا الاعتبار الجزئي على ثلاث وظائف بالدولة وفي عشر وظائف ثانية من اهمها رئيس ديوان المحاسبة، محافظ البنك المركزي

كل هذه الوظائف خطرة فيها الرشوة تضاهي القاضي وتضاهي النائب، اذا في نائب بدو يرشح حاله وهو مرشحي وأنا مرشح نفسي ضد لا اترك زاوية من الدائرة الانتخابية الا اقولهم هذا حكم بانه مرشحي لا تنتخبه انتخبوني، واذا الشعب في النهاية قال لا بندا نتخب مرشحي لا يحق ان يكون نائب، في بلد مجاور لنا احد الوزراء اتهم بالرشوة لم يفقد وزارته واحيل للمحكمة ودخل الانتخابات ونجح وعاد لمجلس الامة في سوابق اقترح حذف هذه المادة (خمس) لكل هذه الاعتبارات اللي ذكروها الاخوان المؤيدين لخدمتها، وكذلك انا اذا كان المجلس يرى قصاص المرتشي ضموه مع الخائن والباسوس لانه ضار في المجتمع، وشكرا دولة الرئيس

دولة رئيس المجلس: الاستاذ اسحق الفرخان

السيد اسحق الفرخان: اقترح افعال باب النقاش لان القضية درست كثيرا في المجالس المختلفة وفي اللجان القانونية وواضحة لنا كل واحد من الاخوان فاقترح قفل باب النقاش والتصويت

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدني هذه المادة تتكلم عن جرائم محددة اذا قصد في اخلاق الشخص الشخصية من حيث الاختلاس، الرشوة، سوء الائتمان، جميع الجرائم المخلة بالاخلاق والاداب والثقة العامة، اذا رجعت الى قانون العقوبات نرى الاخلاق والاداب العامة ماضي من الاقتصاد الى غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف والاخلاق

السؤال هنا ما يلي: انه هل شخص ارتكب احدي هذه الجرائم سواء اقتصاد او هتك عرض او اغواه قاصر او جرم لواط، هل نسمح له ان يتولى اي وظيفة من الوظائف العامة التي يكون فيها مسؤولا عن اخرين هل نسمح له ذلك؟ ام نمنعه فقط عن القضاء وان يكون عضو مجلس امة وان يكون وزير

اما كل وظائف الدولة مباحة له، فاذا كان الاساس هل الضرر الذي ياتي من وزير فيها اذا لا سمح الله كان مرتكب احدي هذه الجرائم اكثر، ام الضرر اذا كانت الجريمة خلقية ياتي من مدير مدرسة او من امين عام وزارة التربية والتعليم او من استاذ جامعي او قائد جيش او اي شيء، اي ضرر يده يؤذي اكثر، فاما ان تشمل هذه المادة كليا الى جرائم الخيانة والتجسس واما ان تلغى كليا عن الجميع حتى يكون الكل متساويين هذا هو اقتراحي بالموضوع

اما نخرج فلان ونخرج فلان اصلا رئيس الحكومة لا ياتي باحد متهم اخلاقيا يضعه معه وزير لانه يخشى البرلمان لا يعطيه الثقة، اما

كم وزير وكم موظف كبير يجب ان يكونوا في السجن؟ وشكرا جزيلاً.

دولة رئيس المجلس: سماعة المقر نبدأ الان بالقانون حتى نشوف اقتراح دولة بهجت التلهوني.

السيد المقر: الاقتراح دولة ابو عدنان صوتوا على هذا الاقتراح.

دولة رئيس المجلس: الدكتور عبدالله المكابله.



معالي وزير التربية والتعليم: شكرا دولة الرئيس.

دولة الرئيس لرد الاعتبار اثران في حياة الفرد والمجتمع.

الاول: ما يخص الفرد نفسه في مزاوله حقوقه المدنية وعمله في الحياة.

الثاني: الاثر الذي يتلاقى بهن العامة وحق العامة لا يجوز ان يفرط فيه من قريب ولا من بعيد.

يمكن يكون محاسب، يمكن يكون وكيل وزارة، يمكن يكون وزير ايش هذا؟

كيف يرفع راسه امام الناس؟ اقترح اما شطبها كليا حتى يكون الكل امام القانون سواء واما تشملها نفس الجرائم هذه:

الاختلاس والرشوة وسوء الائتمان والمخلة بالاداب والاخلاق العامة

تشمل هذه جرائم الخيانة والتجسس وشكرا.

معالي رئيس المجلس: معالي علي ابو نوار: السيد علي ابو نوار: لست افضل من يمكن ان يتكلم في هذا الموضوع من الناحية القانونية، ولكن العيب عيب ولا مجال لتسلس العيب انما هنالك مثلا يقول: (من لم يزل ليبرها بهجر)

يا ترى هل كل من حكم باختلاس او رشوة او سرقة حقا سارق ويغتلس؟

وهل كل من لم يحاكم وذكرهم يفرح بالتمن في كل ارجاء الوطن ولم يحاكموا هؤلاء يصلحون، اما الذين حكموا والله يعلم ان كانت كل الاحكام صحيحة ام غير صحيحة.

من هنا لا بد من اخذ المسائل كلها بعين الاعتبار حتى لا يظلم واحد محكوم حكما خاطئا واحد ابريء واسحب اسما كل من حكموا حقا واعطيهم رد الاعتبار كاملا، رد الاعتبار امر اذا اردنا ان نبهته بكل مقاييسه ويكل مقتضياته اتسامل:

مجلس الاعيان

انا اكبر في الاخوة السادة الاعيان ان يقولوا:

انا لا بد ان نسحب هذا الاستثناء على كل المراكز القيادية في الدولة، وهذا هو الذي يجب ان يحدث، وهذا امر انا اني عليه واؤكد على ضروريته لكن بالمقابل اذا كان مالا يدرك كله لا يترك جله فلا نقول بالمقابل اما ان يعنى هؤلاء جميعا واما ان يعنى عن اولئك، ولذلك انا ارى ان امر العامة امانة في اعناقنا جميعا وانتم تعلمون ان هذه المراكز القيادية التي ذكرها الاخوة مراكز حساسة سواء كان سفيرا او امين عام او رئيس ديوان الخدمة المدنية او قائد جيش او مدير غابرات انا ارى ان كل المراكز التنفيذية والقيادية في الدولة يجب ان لا يلبها من اهم باختلاس او جريمة خلة بالشرف.

فارجو ان كان الاخوة يروا ان ضرورة اضافة كل هذه المراكز واستحالة او استصعابها الان شمولها وادخالها ان لا يؤدي ذلك الى افساح المجال لاولئك الذين هم في هرم المسؤولية الاعلى ان يتسبب او يتساهل في وضع هذا القيد عليه، هذه امانة دولة الرئيس ولا تسجل عن انفسنا في هذه المرحلة اطلاقا اننا فتحنا الباب بمجلس او غل بالاخلاق والشرف ان يلي مراكز الدولة في اعل هرم المسؤولية وشكروا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، اذا الان ناتي للتصويت على هذه القضية، استاذ ابو رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: التي اضافها النواب لجرائم الحياة والتجسس على ان

لا يلي اي وظيفة عامة من حكم بهذه الجرائم والافتراء الثاني هو:

جعل الجميع مشمولين بحق اعادة الاعتبار.

هذين الاقتراحين الذين طرحوا يرجي التصويت عليهم بالنسبة لهذه المادة بالذات.

دولة رئيس المجلس: عندنا اقتراح دولة بهجت بك، سعادة المقرر.

السيد المقرر: اذا سمحت لي دولة الرئيس فيما يتعلق بالاقتراحات:

الاقتراح الاول: يعدل قرار اللجنة القانونية فيما يتعلق بحذف البند الخامس من المادة ٣٦٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية المعروض علينا.

الاقتراح الاخر: هو اقتراح ليس بتعديل هذا الاقتراح وانما يؤدي الى اضافة هذه الجرائم الى تلك التي ذكرتها اللجنة القانونية لان من ارتكبها لا يجب له ان يتقدم بطلب اعادة الاعتبار.

فاذا وافق المجلس على الاقتراح الاول سقط الاقتراح الثاني بطبيعة الحال على اساس من ان المجلس يوافق على ان يكون مشمولاً برد الاعتبار من اقترف هذه الجرائم ولو كانت اخلاقية ولذلك بصوت على الاقتراح الاول فان لم ينتج عندئذ هذا تعديل اخر بقرار اللجنة بحيث تدخل هذه الجرائم في الفقرة الاولى ولذلك الاقتراح الاول يصوت عليه.

دولة رئيس المجلس: الاقتراح الاول

الذي اقترحه دولة ابو عدنان بشطب هذه الفقرة دولة ابو عدنان.

السيد بهجت التلهوني: الحقيقة من كثر ما دار من نقاش اختلطت الاوراق للجنة الاعيان القانونية الكريمة في لما تعديل وهو اضافة التجسس والحياة الكبرى فهذا انا قلت اوافق عليه في كلمتي وكذلك للنواب في تعديلات:

تعديل قلت هذا يجب ان يكون مطلق، وفي تعديل واقفت عليه لما تعديلاتي لمجلس النواب وواقفت عليه كذلك لجنة الاعيان.

الي انا قلت المطلق يجب ان يجري على الملاحقة وبالنسبة تقريبا لما وضعوه واستثنوه سواء كان قاضي وبينت بالتفصيل انه يجب ان لا تضع المجلس القضائي عبارة عن امور ونحدد وهذا المجلس القضائي باعتقد ونعتمد نحن في قضائنا وفي مجلس القضائي وباعتقد نفس الاغ المقدر

كان رئيس المجلس القضائي ويعرف كيف كان يزين الامور ويزين الكلمة ويتنظر من ان يذكر له انسان عند التشكيكات اسم بس اسم مش قضية ياتي له ويقول له واحد، ولذلك هذا للمجلس القضائي ما يجوز انه هذا ثم قلنا تركه

لهذا، بمدين رئيس الوزراء يوم يكلف به يشرف مين ويعدين اذا كان الوزراء هؤلاء مش قضية رئيس الوزراء مطلق كما به هذا، بهه جلالة الملك يوافق عليهم هل يوافق اولاً يوافق على الوزراء التي اختارهم رئيس الوزراء؟ واذا كان نال الموافقة ومجلس النواب الكريم اذا كان كمان وجد في واحد فيه جرح او لومة او هذه المادة (٥٤) رأساً يشير عليه الزواجع ورأساً يسقطه بالثقة ولذلك اعتقد هذا وقلنا لترشيحات وكما

ذكر الاخ علي باشا وكمان انه الترشيحات للمجالس، انما هذه ارادة شعب يختار من يشاء والامة مصدر السلطات ولذلك انا قلت حتى ما يكون عندنا نحن عبارة وبعدين جرت فترة من الزمن مثل ما ذكر الاخ علي باشا جرت فترة من الزمن كانت فيها احكام عسكرية وكان فيه احكام جماعية وكل منا مواطن يعرف الاحكام ويعرف وزنها خصوصاً من كان يعني انتظر ترلع اصبعك من كان ارضي ايدك، من كان قاضي ومارس القضاء يعرف تقريبا احكام الجماعية والاحكام لهذا، ولذلك انا قلت انه تقريبا اذا بهه هذه الفقرة ما في لزوم اليها ولذلك قلت تشطب الفقرة الخامسة من المادة (٣٦٥) ليتسار الجميع امام رد الاعتبار هذه وبعدين عندما يكون في المحكمة هذه الفقرة التي اضافها مجلس النواب، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ محمد عودة القرعان.

السيد محمد القرعان: سيدي في القراح من الدكتور اسحق القرعان وثني عليه بالقرار طرحة للتصويت.

دولة رئيس المجلس: يا استاذ ابو عودة الامر صار واضح، في توصية من اللجنة وفي مخالفة واقتراح يخالف بشطب هذه الفقرة التي اوصت اللجنة بقبولها، وثني على اقتراح ابو عدنان من احد الاخوان، الان هل يوافق المجلس الكريم على شطب الفقرة خمسة من المادة (٣٦٥) من يوافق يرفع يده؟ كم العدد.

السيد الامين العام: ٧ من ٣٠

هكذا على اقتراح

دولة رئيس المجلس: ٧ من ٣٠ اي لم ينجح وهكذا هي الديمقراطية، الان ناتي اياها جرى من بعض الاخوان انها يجب ان تعمم وتشمل وتوسع واترك الكلام.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي اقترحت ان هذه الجرائم تضاف الى الفقرة التي اضافها مجلس الاعيان وعندها ان جرائم الحياة والتجسس ان تكون هذه الجرائم المنصوص عليها.

دولة رئيس المجلس: الحكم مختلف.

السيد محمد رسول الكيلاني: لا مش مختلف يا سيدي اعادة الاعتبار هذه.

السيد المقرر: الاقتراح الذي ورد من معالي الزميل محمد ابو العبد باضافة الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٦٥ الى مستهل المادة ٣٦٤ كما ذهبت اللجنة القانونية بحيث ان يتمتع على من ارتكب هذه الجرائم ان يتقدم بطلب برد الاعتبار هذا الاقتراح، ولذلك معروض على المجلس لان المجلس ناقش الامر مناقشة وافية ويطرح للتصويت.

دولة رئيس المجلس: من يني على اقتراح ابو العبد.

لم يني احد، الاستاذ حمد

السيد حمد الفرخان: لو سمحت التعديل بيننا عدل في استثناءات المادة خمسة هناك جرائم عديدة، انا اعتقد اضطررها الرشوة لذلك اترح تعديل اقتراح الاستاذ محمد رسول بحيث

الاستثناء في المادة ٣٦٤ يشمل التجسس والحياة والرشوة فقط وباتي الامور يجب ان يسمح رد الاعتبار فيها لانها اخطاء شخصية تجاه شخص، هذه الجرائم الثلاثة اخطاء عامة تجاه امة اترح فقط تعديلاً لرأي الاستاذ محمد رسول ان تضاف الرشوة والاختلاس الى الحياة والتجسس والاقتصر على هذا الاستثناء وعندئذ المادة ٣٦٥ تبقى بعد رفع الاستثناء من الرشوة والاختلاس هذا تعديل اقترحه على المجلس.

دولة رئيس المجلس: اذن اخ ابو العبد يعني لم يني على اقتراحك احد، بس اسمح لي ناتي لاقتراح حمد بك وهو قريب منك يعني عم بيجاريك في هذا الامر، هل هناك من يني على اقتراح حمد بك؟

معالي الاخ عبدالرؤوف

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: حقيقة لا ما بدي احكي في الموضوع بدي احكي في الشكل، المجلس صوت على ان المرتشي ومن اساء الائتمان يرد له الاعتبار ويعرم من هذه المناصب، فمن غير المنطق الان ان يعاد للمادة ١٦٤ ويعرم من رد الاعتبار انا احكي فقها، انت قلت في المادة التي صوت عليها المجلس انا اعدنا له الاعتبار وحرمناه من تولي هذه المناصب، الان المطروح يخالف ما صوت عليه المجلس انا لا نريد له رد الاعتبار فقها اعتقد ان المنطق وهكذا تكلم سعادة المقرر في البداية.

السيد المقرر: اذا سمحت لا تقولي قولاً لم اقول، النقطة فعلاً ان المجلس قرر رد الاقتراح المقدم من دولة العين بيجت التلهوني

لكن في اقتراح بان تضاف جرائم الى الفقرة التي اضافتها اللجنة القانونية هذا اقتراح القانون يا اخوان هو قواعد عامة مجردة تلي حاجة المجتمع فان كان المجتمع كما ترون بحاجة الى ان نقن هذه الجرائم بان نجعل مرتكبها غير اهل لطلب اعادة الاعتبار فليكن هذا تقرير لكم.

دولة رئيس المجلس: معالي ابو عصام

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: اخي سعادة المقرر ولا يتنظر مني كما قال اخي دولة ابو عدنان، انا اقول لو ان المجلس صوت على اضافة الرشوة في المادة (٣٦٤) يجب ان يعود عن قراره في (٣٦٥) لانه قال الرشوة لا يليا المناصب التالي:

هو ما دام لا يليا اذن لديه رد اعتبار، وبالتالي يجب ان يعود اذا قبلها في (٣٦٤) يجب ان يعود عن تصويته التي جرى قبل قليل وشطب كلمة الرشوة ب (٣٦٥) لانه قبلها، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد حمد الفرخان: في اعتراض دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: التصويت الذي جرى كان على رفض الاقتراح.

دولة رئيس المجلس: اقتراح دولة ابو عدنان.

السيد حمد الفرخان: لكننا لم نصوت بعد على قبول قرار اللجنة القانونية، نحن صوتنا على

رفض اقتراح شطب هذه المادة فرفضنا شطبها، الان يمكن ان تطرح من اللجنة القانونية للمجلس للموافقة اذا وافق المجلس يصبح منطق معالي الاخ عبدالرؤوف صح.

دولة رئيس المجلس: شكرا يا سيدي، الاستاذ ابو رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: احنا ما صوتنا للان على القرار الذي جاء من مجلس النواب وضع الاقتراحين ممكن لو وضع الاقتراح الاول بالاضافة التي يعني لم يصوت عليه لكان الاخرين صوتوا على الاقتراح الثاني حتى تكون هنالك عدالة، يعني اترح اعادة التصويت اما حرمان الجميع من هذه حق اعادة الاعتبار واما اعادتها للجميع وشطب الفقرة المتعلقة بمجلس الامة والوزارات لان هذه وظائف سياسية قد تكون مظنة للكيد السياسي وشؤون استغلال ما عدا القضاء باني مجلس الامة او الوزارات، خمسة اشخاص يذهبوا ليشهدوا على واحد وشهادة كاذبة.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: سيدي النظام ينص في المادة (٥١).

يجب على كل عضو يقترح تعديلاً للنص الاصلي او ادخال تعديلاً على تعديل اللجنة المختصة (وكما هو الشأن في هذه القضية) او اضافة مواد جديدة ان يقدم اقتراحه خطياً، فاذا قدم الاقتراح قبل الجلسة يحال على اللجنة المختصة.

مجلس الاعيان

اما اذا قدم اثناء المداولة فتجري مناقشته في الجلسة كما هو الشأن في اقتراح ابو العبد) ويؤخذ الرأي عليه الا اذا تقرر ان مجال عمل اللجنة لدروسه (هذا ما في حاجة لدروسه) ولذلك الان يناقش هذا الاقتراح واقتراحه واضح متكامل وهوان نضيف الى مستهل المادة (٣٦٤) نص الجرائم المذكورة في الفقرة خمسة من المادة ٣٦٥، هذا الاقتراح الذي يصوت عليه الان.

واما اقتراح العبد السيد حمد الفرخان فهو مشمول على اساس انه جزء من اقتراحه من اقتراح ابو العبد، هو ان نضيف اذا سمحتوا بسير النص حسب قرار اللجنة قررت اللجنة اضافة العبارة التالية بان تكون باستثناء المحكومين بجرائم الحياة والتجسس نذكر باقي الجرائم الوارد ذكرها في الفقرة الخامسة وهي: جرائم الاختلاس والرشوة وسوء الائتمان والجرائم المخلة بالاخلاق والاداب والنقطة العامة.

هذه الجرائم ايضا تحرم طالب رد الاعتبار ويظل هذا موت مدني على طول هذا الاقتراح فان كان المناقشة تمت فالنصوت عليه هو القرار النهائي.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ خليل السالم.

السيد خليل السالم: دولة الرئيس عندنا نقطتان للبحث:

النقطة الاولى: هي استثناء جرمي الحياة والتجسس من رد الاعتبار اطلاقا. هذا هو التعديل الذي ادخلته اللجنة

القانونية، وهذا مع شعرت بان جميع الاخوان متفقون عليها.

النقطة الثانية: التي جرى الخلاف فيها هي مسألة تولي الاشخاص الذين رد اعتبارهم المناصب الثلاثة المدرجة والمناصب الثلاث المدرجة اسمائها في تعديل المادة في الفقرة الخامسة جرى نقاش عن توسيع هذه المناصب مش توسيع الجرائم او تقليل الجرائم، جرى النقاش حول توسيعها والتصويت جرى ايضا على ان تبقى الفقرة، الان هل ستوسع او لا توسع؟

لا يجوز ان توسع لانه الامور التي قضيا باعادة الاعتبار فيها واردة في المادة الاولى من القانون.

لذلك ان اظن ان المسألة بتت وانتهت ما عاد في كلام كثير وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، السيد المقرر.

السيد المقرر: شكرا دولة الرئيس.

مسألة التصويت على الفقرة الخامسة لم يجري التصويت عليها كفقرة خامسة مقررة من اللجنة، ولكن الذي جرى التصويت عليه هو اقتراح دولة السيد هجت التلهوني فقط ولم يجري التصويت على قرار اللجنة لا في هذا البند ولا في ذلك وظل الان الاقتراح من ابو العبد فان تضاف هذه الجرائم الى اقتراح اللجنة.

واقترح استاذ حمد بان تضاف جريمة الرشوة الى جرمي التجسس والحياة العظمى،

وبما ان هذه مشمولة باقتراح ابو العبد فعندئذ يجري التصويت على الاقتراح الا شمل لانه يتضمنه وهذا الاقتراح والنقاش تم.

دولة رئيس المجلس: معالي السيد سالم مساعدا.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية: شكرا دولة الرئيس.

الصحيح فيما يتعلق بالمادة ٣٦٤ والقول بانه نبداها بالاستثناء جرائم معينة بحجة وهو امر صحيح ان هذه الجرائم خطيرة ولها شمولية ولها اثر على المجتمع والى اخر، وكأنا بذلك في الوجه الاخر بهذا الموضوع نقل من شأن الجرائم الاخرى المتصوص عليها في اي حكم آخر، فاذا قلنا جرائم التجسس والحياة يمكن ان نستثنيها لا يمكن لاحد في هذا المجلس او في غيره ان يدافع عن جريمة الرشوة انها مشمولة وانما ليست خطيرة، وكذلك الاختلاس وكذلك وسوء الائتمان والجرائم المخلة بالاخلاق العامة، اذن كل جريمة اذا بدأنا نبحث في هذا الموضوع كل جريمة على حدة لا يمكن لاحد من ان يدافع بان هذه الجريمة والله يمكن ان نقلل من شأنها وبذلك تشمل برد الاعتبار ولا يشمل غيرها.

موضوع رد الاعتبار وضعت له احكام وقواعد واصول لمن قام بعمل معين وكما ذكر في قرار المحكمة فيما بعد او بالمواد الاخرى انه ثبت صلاحه فيما بعد، بعد قيام ذلك الانسان بالجريمة ومرور وقت طويل عليه فهل يقيه منبوا في المجتمع والا نسمح له المجال للعيش من جديد.

يسير ان نستثني من مراكز قيادية وهذا انما الصحيح، لكن انما اني لا يأتي ايضا النص عليه في هذه المادة في ٣٦٥ انا اقول في الغضاء مثلا:

ان لا يكون محكوم بجناية او جنة.

فيه هيك نص الان موجود لا يتولى القضاء، يمكن ان يضاف عليها في قانون استقلال القضاء ولو رد اعتباره الشخص السلي يكون محكوم ولو رد اعتباره لا يكون في القضاء، وكذلك الشروط الترشيح لعصوية مجلس النواب مكتوب ان لا يكون محكوم بجناية او جنة شائنة يمكن ان يضاف لها في ذلك القانون بانه ولو رد اعتباره لا يجوز في هذا الموقع، بتقديري افضل من ان توضع في هذا الموقع، لكن بما انها وضعت وحتى لا نذهب الاحور نبدا بديابات غير سليمة تطبق الى ان تصح تلك القوانين ولذلك انا مع الاحترام لكل الآراء التي ابدت في هذا الشأن اقول لا يجوز ان نبدا في موضوع رد الاعتبار باستثناء جرائم معينة لانه ليس بيننا ولا اعتقد حتى في المجتمع من يدافع عن جريمة معينة لنقول انها جريمة بسيطة والا كان القانون والمشرع ما وضع لها عفو ولا حقه، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، اقتراح ابو

العبد مرة ثانية. السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي المادة الذي اقترها مجلس النواب سمعت للجميع.

دولة رئيس المجلس: رد الاعتبار لكن لم يعطهم المناصب هذه استثناءهم.

مكتوب من النص

السيد محمد رسول الكيلاني: سمحت لمن رد اعتباره ان يتولى اي وظيفة عامة ما عدا القضاء، عضو مجلس امة او وزير، اذا كان المقصد هو هذا الشخص التفتي الضرر منه فالضرر الذي يمكن ان يحصل من الدوائر والوزارات وامين الوزارة هو اكثر، فيجب اما ان تلغى هذه المادة كليا او حتى تكون هنالك عدالة ويكون الكل متساوين او يمنع من رد الاعتبار هؤلاء مثلهم مثل جريمة التجسس والحيانة، منصف لا يجوز ان يكون مدير مدرسة، لئلا لا يجوز ان يكون مسؤول مالية ووكيل وزارة مالية، مرتشي لا يجوز، اما اسمح له وهنا يجوز يصير وكيل وزارة مالية او امين عام وزارة مالية وهنا ما اسمح له يسير نائب في خلل، التشريع يجب ان يكون فيه وحده، اما ان يستثنوا ككل وان تلغى تعديل النواب ككل هذا هو اقتراحي ارجو ان يصوت على اقتراحي الاول الاضافة اذا ما نجح الاضافة يصوت على الاقتراح الثاني بشطب المادة تبع مجلس النواب

دولة رئيس المجلس: شكرا، من يني على اقتراح ابو العبد؟
لم يني احد وشكرا.

ثاني الان لاقتراح الاستاذ حمد، الاستاذ حمد يرى ان تنقل الى المادة الاولى تضم الى الحيانة والرشوة والاختلاس من يوافق اقتراح الاستاذ حمد؟

لم ينجح اقتراح الاستاذ حمد.
الان ثاني الى الفقرة التي اوصت اللجنة

القانونية بقبولها والتي وضعها مجلس النواب، من يوافق على هذه الفقرة؟

السيد الامين العام: الاكثرية.

دولة رئيس المجلس: الاكثرية وشكرا وانتبهنا.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية: دولة الرئيس الحديث الان كان عن المادة ٣٦٥ واطراف الفقرة خمسة لها وقد اقر ذلك، اما ما جرى التصويت على المادة ٣٦٤ ببدليتها باستثناء جرمي التجسس والحيانة.

السيد المقرر: التصويت على الاضافة واضافت الاكثرية.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية: رفض اضافة الاختلاس وسوء الائتمان الى آخره.

دولة رئيس المجلس: على القانونين بمجمله موافق.

السيد المقرر: على القانونين بمجمله موافق.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على القانون بمجمله؟
الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: السيد الامين العام.



السيد الامين العام

جـ - ثلاثة القرار رقم (٩) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٥ والمتضمن الموافقة على:

١ - القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون العمل.

٢ - القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون حكمة (امانة العاصمة).

٣ - القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الاستملاك.

٤ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف.

(وزعت اوراق القرارات وملحقاتها بجدول رقم ١٢).

عشر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة المنعقدة في ١٩٩١/٣/١٤ م ٤١

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد نجيب الرشيدان، مقرر اللجنة القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم.

اجتمعت اللجنة القانونية في جلس الاعيان يوم الاثنين الموافق ١٩٩١/٢/٢٥، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سماعة السيد نجيب الرشيدان واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة:

الدكتور خليل السالم، محمد رسول الكيلاني، عمر النابلسي، محمد عودة القرعان، حسني عايش.

ونظرت اللجنة في القوانين المحالة اليها من مجلس الاعيان لدراستها واعطاء القرار المناسب بشأنها وهذه هي:

١ - القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون العمل.

٢ - القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون حكمة (امانة العاصمة).

وبعد المناقشة والمناقشة جهات، قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردا من مجلس النواب وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليها كما وردا من الحكومة.

مكتبة من الكتب

- ٣ - القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون الاستملاك، فقد
قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من
جلس النواب.
- ٤ - القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق
والبريد.
- وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها هذا.
- امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
- قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من
جلس النواب مع شطب المادة (٤) من هذا
القانون كما قررت شطب المادة (٧) من القانون
الاصلي.

قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
موافقة كما ورد في القانون المؤقت	موافقة كما ورد من مجلس النواب
<p>القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون العمل الصاد في ١٩٨٨ وروى في القانون المؤقت</p> <p>اللائحة (١) : يسمى هذا القانون قانون معدل لقانون العمل للسنة ١٩٨٨، ويؤرخ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٩٦٠، بالقانون الاصلي وما حل عليه من تعديلات كقانون واحد ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>اللائحة (٢) : تعدل الفقرة (د) من الماد (١٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها: ولا يجوز تخفيض الزيادة من حصة الادب في رتبة حالة من الحالات او الاي سببه من الاعجاب الحقيقية الطبيعية الضرورية عليها في اي قانون وتصبح آخر</p>	<p>اللائحة (١) : يسمى هذا القانون قانون معدل لقانون العمل للسنة ١٩٨٨، ويؤرخ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٩٦٠، بالقانون الاصلي وما حل عليه من تعديلات كقانون واحد ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>اللائحة (٢) : تعدل الفقرة (د) من الماد (١٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها: ولا يجوز تخفيض الزيادة من حصة الادب في رتبة حالة من الحالات او الاي سببه من الاعجاب الحقيقية الطبيعية الضرورية عليها في اي قانون وتصبح آخر</p>

مكونا من الفصل

[Handwritten signature]

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الاممي
مرافقة كما ورد من مجلس النواب	مرافقة كما ورد في القانون المؤقت	<p>المادة (٣): يعمل القانون (٢) من المادة (١٦) من القانون الاسمي على التصح الثاني:</p> <p>١ - على صاحب العمل ان لا يستلزم اي عمل غير ارضي الا اذا كان بحاجة الى جيرة او كفاية غير مؤهلتين لدى العمال الاربعين او كان المند التفرع منهم لا يفي بالحاجة ويشترط في جميع الاحوال ما يلي:</p> <p>١ - منح الاولوية للجيرة والقيمين والعمال العرب بالنسبة لاحتاجم الاجانب.</p> <p>٢ - استعانة اي عامل الى الملكية مهما كانت مهنة يستثنى من الحصول على هذه المرافقة حالات التي يقرر على استثناءها بين الوزارة ووزارة الداخلية.</p>	<p>١ - يعاقب صاحب العمل او من يترب عنه بجزاء لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثمائة دينار من خالفه كل حالة من الحالات المسموح عليها في هذا المادة.</p> <p>المادة ١٣ الفقرة ٧</p> <p>١ - استعانة العمال غير الاربعين.</p> <p>٢ - على صاحب العمل ان لا يستلزم اي عمل غير ارضي الا اذا كان بحاجة الى جيرة او كفاية غير مؤهلتين لدى العمال الاربعين او كان المند التفرع منهم لا يفي بالحاجة ويشترط في جميع الاحوال ما يلي:</p> <p>١ - منح الاولوية للجيرة والقيمين والعمال العرب بالنسبة لاحتاجم الاجانب.</p> <p>٢ - استعانة اي عامل الى الملكية مهما كانت مهنة يستثنى من الحصول على هذه المرافقة حالات التي يقرر على استثناءها بين الوزارة ووزارة الداخلية.</p>

قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل قانون العمل

اللجنة القانونية / مجلس الاميان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الاممي
مرافقة كما ورد من مجلس النواب	مرافقة كما ورد في القانون المؤقت	<p>١ - مائة دينار من امداد العمري الذي يعمل في غير الزراعة.</p> <p>٢ - عشرة مائة من امداد العمري الذي يعمل في الزراعة.</p> <p>٣ - لائحة جيرة من امداد غير العمري الذي يعمل في غير الزراعة والتشريعي.</p> <p>٤ - ٥٥ دينار من امداد غير العمري الذي يعمل في الزراعة والتشريعي.</p>	<p>٣ - الحصول على تصريح عمل من الزائر او من يتيه قبل باشرء اامال بالمثل سواء كان من اللغات المسموعة بهكام هذا القانون او من اللغات في المسموعة يا يكون هذه التصريح لسة تغير منه لمدة اقل من ثلاث.</p> <p>ب - تسوي الوزارة رساميا كونه قانون جيران محلا لا اامال العمري باستثناء اامال لهم في القطاع الزراعي فيستثنى منه جيرة تنطبق كي تسحق في الوزارة من اامال الاجبي رساميا لا يقل عن جسين دينار ولا تزيد على مائة وخمسين دينار وفقا للوائح والذين التي جعدها القانون يقررت مقابل منح تصريح العمل او عليه وتغير الرسم المسموعة على هذا الوجه ارضا الجزرية.</p>

قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل قانون العمل

اللجنة القانونية / مجلس الاميان

مكونة من اربعة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	اللائحة القانونية / جلس الاعيان
موافقة كما ورد من مجلس النواب	موافقة كما ورد في القانون المؤقت	اللائحة كما وردت بالقانون الاصل
لا	بمضافة المبرور التالية الى آخر بند (ج) منها: ولا يجوز تخفيض المبرور عن حدها الا في اية حالة من الحالات او لاي سبب من الاسباب المنصوص عليها في اي قانون او تشريع اخر.	بمضي صاحب العمل او مدير المؤسسة حسب مقتضى الحال بمرأه لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً من كل شهر او اكثر من الشهر يستقدم خلاله في عمل بمرور ثلاثة اشهر من القانون رقم تسعة المائل من المائة في باب اعادة عمل بصفة صاحب العمل او مدير المؤسسة بقرار من الرئيس يتم تقديمه من قبل السلطات المختصة.

دولة رئيس المجلس: تنتظر حتى يعود الاعوان التي خرجوا للصلاة حتى يكون التصايب مكتملا، الامانة العامة يتابعوننا الاخوة الاعيان مشان يعودوا الى الجلسة، (٧١) عين الان ثاني لقانون العمل وبعد ان تل سماعة المقرر على الاخوة جميع مواده وقد قبلته اللجنة كما جاء من مجلس النواب هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقون استاذ ابو العبد في اي شيء؟ السيد محمد رسول الكيلاني: على المادة الرابعة.

دولة رئيس المجلس: لا لا انت عضو معنا في اللجنة. السيد محمد رسول الكيلاني: ولو كان يا سيدي.

دولة رئيس المجلس: رفعوا ايديهم ووافقوا كلهم. السيد محمد رسول الكيلاني: ما صوتنا يا سيدي.

دولة رئيس المجلس: ابو العبد المجلس والقي.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي انا رفعت يدي بتكلم مش بالموافقة.

دولة رئيس المجلس: اذا لك ملاحظة لا تؤثر على التصويت وتفضل.

السيد المقرر: اذا سمحت ما في مادة اربعة في هذا.

دولة رئيس المجلس: تفضل يا سيدي.

السيد محمد رسول الكيلاني: الفقرة اربعة الي مي (خمين) ديتار من العامل غير العربي الذي يعمل في الزراعة والتسميريش الاشرط انه عرض.

انا اقترح اضافة العاجزين عجزا كليا بموجب تقارير طبية من لجنة طبية خدمهم وليسوا مرضين، مثل رجل كبير اعمى في لجنة طبية مركزة تقول انه هذا عاجز عن اعادة نفسه يجب العامل ان يشمله، رجل مشلول يجب ان يشمله هذه الذي اقترح اضافتها والسبب اني اترتها في اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: عبدالرؤوف بك عندك اي شيء.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: الحقيقة انا كنت بدي اعلق على التي حكاه معالي الاستاذ محمد رسول، احنا كنا بنحكي على مهن فيها نقص ومجز في هذا البلد ولذلك ان تخفف عليهم الرسم الى ان تلاقى النقص العجز في هذا البلد وليس الهدف ان تستقدم خدما يعملون عند العاجزين، هؤلاء العاجزين الذين يحتاجون خدما والبلي يتقدموا يلدعوا اروايتهم عندهم مصاري كثير. اذا سمحت عندهم مصاري كثير مبدلغ رسا عن هذه الخافمة التي يريد لها ان تحلده، نحن نتكلم عن مهن نخدم اقتصاد الوطن ككل او تساعد في الخدمات العامة للوطن ككل، عرضة للعجز الذي كان في جهاز التمرير او العاملين في قطاع الزراعة او مهنا اخرى، اما ما هو وضع ذلك العاجز الذي لا يملك ان يدفع اجرة عاصمة، كائنا نناطع عن من يملك فسد من لا يملك وشكروا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: يا استاذ ابو العبد التصويت حصيل والجواب سمعناه وتحدثت احنا وايك بعدين القانون الذي بعده.

السيد المقرر:

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ٦ - ١ - يكون محكمة دسترة المحكمة صلاحيات النظر والإبتي في الجرائم والمخالفات التي يرتكبها ضمن منطقة الولاية محظورة لا يمكن التفرغ من تأديدها بالولاية إلا بعد موافقة مجلس المحافظة على موافقة من تصوره وتصدر بمقتضاها بما يراها من مصلحة المحافظة والأمن والأمن من تبديل أو تعديل.	١ - قانون المديريات رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥. ٢ - قانون تنظيم المدن والقرى والأحياء رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١. ٣ - قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤. ٤ - قانون الجرف والمضائق رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣. ٥ - قانون رخص المهن الحرة صلاحيات رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥. ٦ - قانون رخص خدمات الكليات المهنية لصلاحيات رقم ٧ لسنة ١٩٧٧. ٧ - قانون المراسم والمقاصد رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢.	موافقة كما ورد في القانون المؤقت	موافقة كما ورد من مجلس النواب

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون محكمة (امانة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في القانون المؤقت	اللائحة كما وردت في القانون الأصلي
موافقة كما ورد من مجلس النواب	موافقة كما ورد في القانون المؤقت	<p>ج - المناقشات المزمع عليها في القصرين الثانيين والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ المتعلقة بالكرة الصحية ومكافحة الكوليرا وبإقامة الجديريين.</p> <p>ط - المناقشات المزمع عليها في القصرين الأول والثاني من الباب العاشر وفي الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المتعلقة بكفالة أمراض الجديريين وبمضاهي رسائلها وأخر الجديري.</p> <p>ح - المناقشات المتعلّية بها في المواد ٢١ وكروزة ٢٢ - ٢٣ و ٢٤ من قانون الصحة.</p>	<p>ج - المناقشات المتعلّية بها في المواد ٢١ وكروزة ٢٢ - ٢٣ و ٢٤ من قانون الصحة.</p> <p>ط - قانون ذاء الكتاب رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٤ والاتفاقية والصيحات الصادرة بمقتضاها.</p> <p>ز - وبكم هذه المحكمة بالأحكام الجزائية التي قضيتها بإزالة سبب المناقشات وبإلغائها من القانون الذي يمدد الإبقاء من جراء تلك المناقشات وبما أن حكم أيضا بعدم الإبقاء للمخالفات والآلية التي اشتمت دون رخصة.</p>

Dr. J. H. H. H.

دولة رئيس المجلس: القاتسون الان
معروض على المجلس الكريم؟ استاذ حمد
الفرحان.

السيد حمد الفرحان: سيدي الرئيس
حول الفقرة (ط) سؤال لفت نظري صيغة الفقرة
(ط) تقول:

المخالفات المنصوص عليها في الفصلين
الاول والثاني من الباب العاشر وفي الباب
الحادي عشر من الكتاب الثاني.

شو معنى كتاب ثاني من قانون وزارة
الزراعة؟ شو معنى كتاب هل يقصد فصل؟

السيد المقرر: لا اذا سمحت لي القانون
مقسم الى كتب، كتاب هذا قسم بعدين الى
ابواب وكتب وبالعكس، الفصل الاول من
الباب العاشر لان الكتاب اعم ياتي بعده الباب
وبعد الفصل.

ولذلك اصلا هو نص صراحة على الامور
الدائخلة في صلاحية محكمة امانة العاصمة وهي
الواردة في المادة عشرين من قانون الزراعة ايضا
يعني هذه ايضا آخر المتعلقة بمكافحة امراض
الحيوانات وذبها وسلخها والحجر.

السيد حمد الفرحان: متفق بس كلمة
كتاب ثاني لقانون الزراعة.

السيد المقرر: القانون مقسم الى كتب
وابواب وفصل.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على هذا القانون كما اوصت اللجنة
الموقرة.

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة ١٠ - ١
تدعى هذه القوانين وتكون مبدل لقانون
الاستقلال لسنة ١٩٨٨م وتاريخ القانون رقم (١٦)
لسنة ١٩٨٧م الذي ياتي على القانون الاصل كالتالي
واحد ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - ٢
تدعى هذه القوانين وتكون مبدل لقانون
الاستقلال لسنة ١٩٨٨م وتاريخ القانون رقم (١٦)
لسنة ١٩٨٧م الذي ياتي على القانون الاصل كالتالي
واحد ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٣ - ٣
تدعى هذه القوانين وتكون مبدل لقانون
الاستقلال لسنة ١٩٨٨م وتاريخ القانون رقم (١٦)
لسنة ١٩٨٧م الذي ياتي على القانون الاصل كالتالي
واحد ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٤ - ٤
تدعى هذه القوانين وتكون مبدل لقانون
الاستقلال لسنة ١٩٨٨م وتاريخ القانون رقم (١٦)
لسنة ١٩٨٧م الذي ياتي على القانون الاصل كالتالي
واحد ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٥ - ٥
تدعى هذه القوانين وتكون مبدل لقانون
الاستقلال لسنة ١٩٨٨م وتاريخ القانون رقم (١٦)
لسنة ١٩٨٧م الذي ياتي على القانون الاصل كالتالي
واحد ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٦ - ٦
تدعى هذه القوانين وتكون مبدل لقانون
الاستقلال لسنة ١٩٨٨م وتاريخ القانون رقم (١٦)
لسنة ١٩٨٧م الذي ياتي على القانون الاصل كالتالي
واحد ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٧ - ٧
تدعى هذه القوانين وتكون مبدل لقانون
الاستقلال لسنة ١٩٨٨م وتاريخ القانون رقم (١٦)
لسنة ١٩٨٧م الذي ياتي على القانون الاصل كالتالي
واحد ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٨ - ٨
تدعى هذه القوانين وتكون مبدل لقانون
الاستقلال لسنة ١٩٨٨م وتاريخ القانون رقم (١٦)
لسنة ١٩٨٧م الذي ياتي على القانون الاصل كالتالي
واحد ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

مجلس الاعيان
١٤٠٠

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكرام؟
الجميع : موافقون.
دولة رئيس المجلس : السيد المقرر.
السيد المقرر :

[illegible][illegible]

الاصول في التعديل هو تعبير لفظي
لينسجم مع التعابير المتعلقة في تحصيل الاموال
الاميرية غير ان مسألة دستورية تنشأ هنا، سبق
للمجلس العالي ان قرر المادة (٩١) من الدستور
في قراره رقم (١) سنة ١٩٥٥ وقال انه يجوز
للمجلس النواب (بمعنى يجوز للمجلس الامة) ان
يعدل القوانين للغايات التي يهدف اليها
المشروع، لكن فيما بعد يمكن في (٧٤) اصدر
قرارا جديدا برقم (١) بخصوص ان مؤسسة
التأمين كانت الحكومة قد قدمت مشروع قانون بدلا
من قانونها الاول الا ان اللجنة القانونية في مجلس
النواب اقترحت الغاء المؤسسة فارحيل الامر الى
المجلس العالي، المجلس العالي قال المفروض ان
قرار المجلس يكون ضمن الغايات التي هدف
اليها المشروع ولا يتجاوزها والا كان غير
دستوري ولا كانت المادة السابعة والمادة
الرابعة من المشروع تتعلّق بالتوزيع وليس
بفرض الغرامة على اهل الهي اوصت اللجنة
بشطب المادتين بظنا منها انها تعفي اهل الهي
ولكن الواقع لا تعفي اهل الهي ولكن توقع
الادارة في حرج لانها لا تعرف كيف توزع هذه
الغرامة.

وما ان هذا التعديل بالنسبة للتفسير الثاني
يتجاوز غايات المشروع ولذلك اترح ان نوافق
على القانون كما ورد من مجلس النواب دون
الاخذ بقرار اللجنة القانونية واذا اردنا ان نعفي
اهل الهي من هذه الغرامة الجماعية على اساس
من ان العقوبة المشتركة للجماعة غير جائزة الا
في القسامة شرعا وهذا اسلوب قديم لا تتبناه
التشريعات الحديثة.

ولذلك اترح بان تأخذ بالقانون كما ورد
من مجلس النواب، واذا اردنا تعديل النصوص
تلك التي لا تأتلف مع الشريعة او مع مقاصدنا
بان لا نعاقب شخصا لم يرتكب اشياء، عندئذ
نقدم اقتراحا بقانون جديد نلغي به المادة السابعة
والمادة التي سبقتها، وشكرا.



دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ
امين شقير.

السيد امين شقير: شكرا دولة الرئيس.
في الواقع ان لي ملاحظتان، الاولى تتعلق
بموقع الاخ الكبير مقرر اللجنة فهو في موقعه
مطالب بان يدافع عن قرار اللجنة ولا يجوز شيء
آخر، لكن من ناحية المبدأ، مبدأ استمرار
العقوبات المشتركة، هذا المبدأ مبدأ متخلف كان
في الماضي يستند اليه بسبب عجز الادارة عن
التصرف على مقتضى المخالفة او الجنحة او
الجرمة، لكننا وفي هذا الزمن لا يجوز ان نقبل او
نرضى بان يحمل شخص بريء مسؤولية
شخص مذنب من خلال فرض عقوبات

مشتركة معها كانت طبيعة الاسباب التي توجب
ذلك.

ولذلك انا اعتقد ان ما توجهت اليه
اللجنة بالغاء المادة الاصلية التي استند اليها في
التعديل هو اتجاه صحيح وارى ان يعرض على
المجلس لاقراءه بالغاء المادة الاصلية، وبالتالي
المادة التي تتعلق بالتقسيم والتوزيع، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ ابو
العبد.

السيد محمد رسول الكيلاني: العقوبة
تقع على الفاعل وليس على البريء، هذا مبدأ
قانوني، القرى والمشارع عندما وضع هذا
القانون كان اهل القرية يعرفون بعضهم
البعض، اما الان يمكن ان يكون شخص من خارج
القرية يرتكب الجريمة المنصوص عليها في هذا
القانون حسب المواصلات والطرق لذلك ما
ذهبت اليه اللجنة القانونية من ضرورة شطب
هذه المادة هو اقرب للعدالة والعدالة بدلها،
وعلى الاجهزة ان تكتشف الفاعل ولا ان تفرض
الغرامة على سكان تلك القرية الذين لا يعلمون
شيء او على افراد تلك العشيرة الذين تقل
اعمارهم عن ثمانية عشر سنة ونعتبرهم
مسؤولين عن جرم لم يرتكبه.

اذا كانت ظروف ماضية قبل ١٩٥٥ سنة
فرضت هذه المادة، هذه الظروف زالت ويجب
ان تزول المادة مع زوالها، واؤيد قرار اللجنة
القانونية وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، السيد
المقرر.

السيد المقرر: الموقع الذي وضعني فيه
الاستاذ امين شقير لا يخالف ما ابدته، لان
الامل وانصر اخاك ظالما او مظلوما، بمعنى ان
جهدني للخير، وانا ادافع عن اللجنة لاهلها الى
الصواب ولكي لا تخالف الدستور، انا حريص
على احكام الدستور الذي اقسنا على تفهيمه
وان لا نخالفه، اذن موقعي هو دفاع عن اللجنة
وليس دفاعا عن شخص اما من حيث الموضوع
اذا لاحظنا ان المادة السابعة كما هي في القانون
الاصلي للعروضة على مجلسكم الكريم، قل اذا
فرضت الغرامة نلاحظ ان الحكم بان تكون
المحلة او القرية مسؤولة اثبت في نص اخر،
التعديل ينبغي ان يشمل ذلك النص حتى تحقق
الغاية التي تفضلتم فيها، ولكن كانت تسرعا
بهذا الاقتراح، ولذلك نصحت ان نعود للحق
ونقدم اقتراحا، انا مع رفض العقوبة الجماعية
الواردة في القانون لكن يجب ان نسلح لها
السلوك الذي نص عليه الدستور وهو ان تقدم
اقتراح، واسأترك مع من يقدم اقتراحا لالغاء
المادتين المشتملتين على عقوبة مشتركة، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، معالي
الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: شكرا دولة
الرئيس.

انا بالتاكيد مع قرار اللجنة القانونية،
لكن الامر هنا مسألة شكلية فيما يتعلق بتفسير
الدستور وصلاحيات مجلس الامة حول القوانين
التي تاتي اليها، ولذلك للخروج من هذا المأزق
اقتراح ما يلي.

مكونة من اربعة



الجميع : موافقون
دولة رئيس المجلس : شكرا لكم وشكرا
سعادة المقرر، والان معالي مقرر اللجنة المالية.
الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة
المالية : دولة الرئيس، حضرات الزملاء
المحترمين.
انا افترض قبل هذه المداخلة اننا سنبدأ
بالبرنامج الموضوع بمعنى تلاوة القرار رقم ٥٣،
اذا كان افتراضي صحيحا فارجو ان اقول
مايلي:

لقد صدر قرار اللجنة المالية رقم ٥٣
بالاكثرية من اعضاء اللجنة.

دولة رئيس المجلس : لو سمحت معالي
ابو حاتم هل ترى اذا كانت القوانين التي بعد
هذا القانون لها صفة التيسير وما عليها مشاكل.

السيد المقرر : يا سيدي القوانين التي
واردت كلها تأكيد لقوانين مؤقتة سارية للمفعول،
الوافقة عليها لا تقدم ولا تأخر لانها سارية ولكن
احنا الان بقانون ضريبة الدخل التي هومن اهم
قوانين الدولة، واننا اظن انه لازم نقف وقفة
قصيرة حول هذا الموضوع، فارجو ان تسمح لي
بتقديم تعليقي.

لقد خالفت هذا القرار، او خالفت
اكثرية التعديلات التي ادخلتها اللجنة المالية،
من البداية كان اجتهادي ان يوافق مجلس
الاعيان على قرار مجلس النواب دون دخول
عميق في التفاصيل ولتجنب الازدحام والرد بين
المجلسين، وكان رأيي ايضا تأليف لجنة فنية
مشتركة لدراسة قانون ضريبة الدخل من الفه

ان نقبل اقتراح مقرر اللجنة اليوم بان
تسحب هذه العبارة حول الغاء مادة القانون من
قراراتنا، ولكن يعتبر اقتراحا من المجلس
للحكومة لتقديم تشريع بهذا الالغاء، وبذلك
تكون قد انسجمتا مع الرغبة الاكيدة بالغاء هذه
المادة ولم نخالف شكلا او بحسب تفسير الدستور
القاتل بان الغاء المادة يخرج عن صلاحيات
مجلس الامة.

وان يكون القرار الصادر عن هذا
المجلس هو توصية للحكومة بتقديم قانون يلغي
تلك المادة التي تسمح بالمعقوبات الجماعية،
وبهذا نكون قد لبينا المطلوب من حيث المبدأ ومن
حيث القناعة، وشكرا!

دولة رئيس المجلس : شكرا، سعادة
المقرر يتابع ارسال هذا الاقتراح بالطريقة
الاصولية الدستورية، مطالب بيا وهي تمتد
وتوصية من حيث المبدأ، هل يوافق المجلس
الكريم على توصية اللجنة مع الاقتراح الذي
ذكره الاستاذ ابو محمد؟

الى يائه، واعادة صياغته في ضوء الازمات
الاقتصادية السائلة والمقارنة مع قوانين ضريبة
الدخل في بلدان صغيرة ونجاحة اقتصاديا مثل
كوريا وسنغافورة وقبرص.

ويدلا من اضاءة الوقت في اعادة القانون
رقم ٤٤ الى مجلس النواب حسب قرار اللجنة
المالية بهذا الشأن، وهامي الدورة العادية قد
انتهت واضاعة مزيد من الوقت في مناقشات
محصورة بعدة مواد من القانون منها ما هو سليم
ومنها ما هو مخالف للدستور، تكون اللجنة
المشتركة التي اقترح تأليفها قد استخدمت المدة
القادمة في انجاز مهمتها، وتقديم مشروع قانون
جديد حديث يشمل القانون الاصيل زائد
القانون رقم ٤٤ زائد القانون رقم ٤٥ واي
احكام سليمة وصحيحة فيها جميعها.

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور،
المواد السابقة على الفقرة التي لك عليها كلام
طويل، هل عندك مانع ان تأتي وتقدمها
للمجلس الكريم وتوضحها اذا لم يكن لك
عليها اعتراض، وعندما يأتي اعتراضك تتفضل
في المقعد الذي تريد ونجيب مثلا الاستاذ حمد
بيك ويشرح قرار اللجنة ويدافع عنه الدكتور
اسحق.



الدكتور اسحق الفرحان : انا اقترح انه
ما دام فيه بعض الاشكالات التي اثارها الدكتور
خليل على قانون الضريبة ان تقدم الى القانونين

دولة الرئيس، لقد نص النظام الداخلي
لمجلس الاعيان على ان يتولى مقرر اي لجنة من
لجان المجلس ايضاح مقدراتها والدفاع عنها عند
مناقشتها في المجلس، ولما لم اجد لاشك
التعديلات التي ادخلتها اللجنة المالية سببا قويا
او مبررا وجيها فاني لا استطيع في نطاق الامانة
العلمية والخبرة العملية الدفاع عن هذا القرار
عند مناقشته.

ولذلك ارجو التكرم باعفائي من القيام
بوظيفة المقرر عند بحث هذا القرار، وتكليف
اي من الاخوان الاعضاء الذين تبنوا القرار
ومحمسا له للقيام بهذه المهمة، انني سأطلب في
الوقت المناسب الكلمة للكلام حول هذا القرار
لاسبيا البند ٥٥ لاشرح وجهة نظري في هذا
البند كنموذج لاسلوب البحث في التعديلات

مجلس الاعيان

التيقن لعلهم لا يحتاجون نفس الوقت، تنتهي منهم ويبقى هذا اخر بند على جدول الاعمال لتروا رأيكم فيه.

اصوات: نثني على الاقتراح.

دولة رئيس المجلس: يوافق المجلس على تعديل جدول الاعمال بتقديم قرار ٥٥ وقرار رقم ٤٦؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: شكرا، تفضل الدكتور خليل.

الدكتور خليل السالم، مقرر اللجنة المالية:

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة المالية في مجلس الاعيان يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/٢/١٩ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور معالي مقرر اللجنة الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والسعادة اعضاء اللجنة السادة:

الدكتور صبحي امين عمر، محمد رسول الدين، محمد هادي، الحاج محمد علي بشير، الدكتور كمال الشاعر، ابراهيم...

ونظرت اللجنة في

القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات المحال اليها من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وبعد المناقشة والمناقشة في القانون، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

واللجنة المالية

دولة رئيس المجلس: توافقون على اعفاء المقرر من ثلاثة القانون؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: طيب، نأتي الان من له ملاحظة على هذا القانون؟ لا احد له ملاحظة، هل يوافق المجلس الكريم على القانون كما اوصت اللجنة المالية؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

وهذا هو نص القانون كما اقتره مجلس الاعيان.

فيلبي

١٠٠ دينار

١٠٠ دينار

١٠٠ دينار

١٠٠ دينار

١٠٠ دينار

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٩١ ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ للشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٨٩/١١/١

المادة ٢ - يلغى جدول رسوم الطوابع رقم (١) الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالجدول المرفق التالي:

المادة ٣ - يلغى نص البند (١١) من جدول الاعفاء من رسوم طوابع الواردات رقم (٢) الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

١١ - تذاكر الدخول الى اماكن اللهو العامة عندما تقام فيها حفلات من قبل المؤسسات الخيرية او الدينية او التراثية الرياضية او الثقافية ولشتمتها الخاصة كليا شريطة ان تصدر شهادة بذلك من الحاكم الاداري الذي تقيم فيه على ان لا يسمح لهذه الجهات باقامة اكثر من حفلتين في السنة الواحدة، اما اذا زاد عدد الحفلات عن ذلك فتكون تذاكر الدخول تابعة للرسوم المنصوص عليه في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

رئيس مجلس الاعيان

امين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

صالح الزعبي

جدول رقم (١)

رسوم الطوابع

اولا: النسبة: ١ - العقود والكفالات وبوالص الشجن للمستوردة وسندات السحب والفبولات والكتيبات وعقود البيع والرهن المتعلقة بالاموال المنقولة وسندات التمهيد وعقود الاتجار والتأجير الفرعي، وتحويها وقرارات المحكمين الذين لم يعتبروا من قبل المحكمة وتضمن اي ملك او حق منفعة او قيمة بدل الاجرة السنوية او تقدير قيمة اي هدم او تعمير في بناء او انشاء او تقدير نفقات العمل والامان المواد المستعملة وفقا لما يلي:

نفس دينار

٥٥٠

١٠٠

المبالغ التي لا تقل عن دينار واحد ولا تزيد على عشرة دنانير.

المبالغ التي تزيد على ١٠ دنانير ولا تتجاوز ٢٠ دينار.

هكذا جاز

فلس	دينار
١٥٠	المبالغ التي تزيد على ٢٠ دينار ولا تتجاوز ٣٠ دينار.
٢٠٠	المبالغ التي تزيد على ٣٠ دينار ولا تتجاوز ٤٠ دينار.
٢٥٠	المبالغ التي تزيد على ٤٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠ دينار.
٣٠٠	المبالغ التي تزيد على مائة دينار يستوفى عن كل مائة دينار او اي كسر منها.
٢	بوالص التأمين على الحياة حسب قسط التأمين السنوي وبوالص التأمين الاخرى حسب قسط التأمين المستحق بالنسبة التالية:
٥٠٠	قيمة القسط الذي لا يزيد عن ٥٠ دينار.
١ ٠٠٠	قيمة القسط الذي يزيد على ٥٠ دينار ولا يتجاوز ١٠٠ دينار.
١ ٠٠٠	الاقساط التي تزيد قيمتها على ١٠٠ دينار يستوفى عن كل مائة دينار او اي كسر منها.
٣	٣ - ا - قيمة مستندات الصرف عند صرفها نقدا او الشيكات الصادرة عن دوائر الحكومة او البلديات والمؤسسات الرسمية، باستثناء مستندات الرواتب والمعارات والمباومات والاجور الاضافية واجور العمال:
١٥٠	اذا كانت القيمة لا تقل عن دينار واحد ولا تتجاوز عشرة دنانير.
١٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على عشرة دنانير ولا تتجاوز مائة دينار.
٣٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ١٠٠ دينار ولا تتجاوز ٥٠٠ دينار.
٦٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ٥٠٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠٠ دينار.
١ ٥٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على الالف دينار فيستوفى عن كل الف او اي كسر منها.
ب	ب - لا تسري احكام الفقرة (ا) اعلاه على ما يصرف للموظفين من رواتب وعلاوات واجور مساعي واجور اضافية، كما لا تسري على اجور العمال والاستحقاقات التي تصرف وفقا لاحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري والتعليمات المتعلقة بملاوات غلاء المعيشة للمتقاعدين.
٤	٤ - تذاكر وطاقات الدخول الى اماكن اللهو والحفلات:
	يستوفى عن كل تذكرة او بطاقة ما نسبته (٢٠٪) من قيمتها.
	- كل تذكرة او بطاقة يتم توزيعها ولا يذكر عليها مبلغ يتم احتساب رسوم الطابع على اساس اعل قيمة تذكرة او بطاقة محددة القيمة.
٥	٥ - اسناد التصرف والتسجيل:
	تستوفى رسوم الطابع على اسناد التصرف والتسجيل في الاموال غير المنقول وفقا لما يلي:

فلس	دينار
١٠٠	اذا كانت قيمة الاموال غير المنقولة لا تتجاوز عشرين دينارا.
١٥٠	اذا زادت على عشرين دينارا ولم تتجاوز ٥٠ دينار.
٢٠٠	اذا زادت على خمسين دينارا ولم تتجاوز ١٠٠ دينار.
٥٠٠	اذا زادت على مائة دينار ولم تتجاوز ٥٠٠ دينار.
١ ٠٠٠	عن كل ٥٠٠ دينار او اي كسر منها.

٦ - الشراء المباشر او التزيم:

الشراء المباشر او التزيم الذي يقع من قبل الحكومة او المؤسسات العامة او البلديات او الشركات المساهمة العامة والمطاعات وقوائم المزايدة او المناقصة العلنية او بالظرف المختوم التي تم عليها الاحالة القطعية، واذا اقررت اي من هذه الحالات بمقتضى اتفاق خطي فلا يعتبر ذلك العقد او الاتفاق معاملة مستقلة تستوجب استيفاء رسم ثان عنها وإنما يعتبر العقد او الاتفاق جزءا منها لهذه الحالات:

٣٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ٢٥ دينار ولا تتجاوز ٥٠ دينار.
٤٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ٥٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠ دينار.
٦٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ١٠٠ دينار يستوفى عن كل ١٠٠ دينار او اي كسر منها

وفي الحالات التي تكون فيها قيمة العطاء غير معروفة تقدر لجنة المطاعات القيمة وتستوفى الرسم حسب هذا التقدير.

ثانيا: المقطوعة

٥ ٠٠٠	١ - وشائق الاتفاقات والمعقود والكفالات واسناد التمهيد التي لم يذكر فيها مبلغ محدد.
٥٥٠	٢ - الشيكات المسحوبة على حسابات الشركات والمؤسسات العامة.
٥٠٠	٣ - بوليصة شحن الصادرات.
١٥٠	٤ - الشهادة الصادرة عن اية دائرة رسمية او امانة عمان الكبرى او اية بلدية او مؤسسة رسمية او شركة مساهمة والشهادة التي يبرزها اي شخص لهذه الجهات في الملكية الا اذا كانت هذه الشهادة خاضعة لرسم بموجب اي قانون او نظام آخر.
٥٥٠	٥ - المطالبات او الفواتير التي تقدم للدوائر او المؤسسات

مكتبة مجلس الاعيان

- الرسمية او لامانة عمان الكبرى او البلدية او الشركات
المساهمة العاملة في المملكة والتي لا تقل قيمتها عن
فلس دينار دينار واحد.
- ٦ - الاستدعاءات او المضايقات التي ترسل برفقيا او بباية طريقه
او في داخل المملكة الى الدوائر او المؤسسات الرسمية
او لامانة عمان الكبرى او اية بلدية.
- ٧ - الوكالات:
- أ - الوكالة الخاصة والوكالة بقبض اي مبلغ من النقود. ١ ٠٠٠
ب - الوكالة العمومية. ٥ ٠٠٠
٨ - الايصال المعطى مقابل دفع اي مبلغ من المال قدره
دينار واحد او اكثر. ١٥٠
٩ - نسخة او خلاصة من وثيقة او سجل رسمي. ٥٠٠
١٠ - يستوفى عن النسخة الثانية من وثيقة تابعة لرسم الطوابع
نفس الرسم الذي يستوفى عن النسخة الاصلية على ان
لا يزيد على (دينارين).
- ١١ - النسخة المصدقة او القيد المأخوذ من سجل المواليد او المهوريات
او الزواج او الوفاة او الدفن. ١٥٠
١٢ - البيان الجمهوري. ١ ٠٠٠
١٣ - أ - بيان الناقل (المافستو) وهو الكشف الذي يقدمه الناقل
ويبين فيه مفردات واوزان ومحتويات البضاعة التي تدخل المملكة
تبسليم للجمارك. ٢٠٠
ب - الكشف الفرعي الذي ينظم من قبل السلطات الجمركية
في مراكز الحدود عند تحويل البضاعة من مركز
الى اخر داخل المملكة. ١٥٠
١٤ - المستندات التي يظلمها كاتب العدل او يصدقها بها كان نوعها. ٥٠٠
١٥ - تصاريح الادخال المؤقت التي تمنحها السلطات الجمركية للسيارات
الاجنية. ١ ٠٠٠
١٦ - شهادات المنشأ التي تصدر عن غرف التجارة او الصناعة
او اي جهة مؤهلة اخرى. ٥ ٠٠٠

- دولة رئيس المجلس: والان القرار رقم
٤٦٥، تفضل السيد المقرر.
السيد المقرر:
- قرار رقم (٦)
- اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان
بتاريخ ١٩ و ٢٦/٢/١٩٩١ برئاسة دولة رئيس
مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور
مقرر اللجنة معالي الدكتور خليل السالم
واصحاب المعالي والسعادة:
- الدكتور صبحي امين عمرو، محمد
رسول الكيلاني، جمة حماد حمد الفرحان، كمال
الشاعر، ابراهيم تقي الدين.
- وقد حضر من مجلس الاعيان سعادة مقرر
اللجنة القانونية الاستاذ نجيب الرشيدان ومن
الحكومة وزير المالية معالي السيد باسل جردانة.
- كما حضر ايضا رئيس اللجنة القانونية في
مجلس النواب سعادة السيد حسين مجلي ومقرر
اللجنة المالية سعادة السيد مطير البستجي.
- ونظرت اللجنة في قوانين الضريبة
الاضائية المحالة اليها من مجلس الاعيان
لدراستها واعطاء القرار المناسب بشأنها، وهي:
- ١ - قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨٩.
٢ - قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨.
٣ - قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩.
- وبعد المناقشة والمداولة فيها قررت اللجنة
بشأنها ما يلي:
- اولاً: الموافقة على قرار مجلس النواب القاضي
ب- بيلغى القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة
١٩٨٩.
- ثانياً: الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٥)
للسنة ١٩٨٨، المعدل لقانون الضريبة
الاضائية، كما ورد من مجلس النواب.
- ثالثاً: الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٦)
للسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون الضريبة
الاضائية، كما ورد من مجلس النواب مع
اجراء تعديل صياغة على الفقرة (ب) من
المادة (٢) المعدلة للمادة (٦) من القانون
الاصلي على الشكل الآتي:
- المادة (٢) لفقرة ب:
- ب - تستوفى ضريبة مقدارها ١٠٪ من قيمة
القواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات
السلكية واللاسلكية المتعلقة بالاشتراكات
والكالات الهاتفية وتغنى من هذه الضريبة
قيمة قواتير الهواتف الخاصة للتزلية المتعلقة
بالاشتراك السنوي والمكالمات المحلية
والوطنية، وتؤسس اللجنة المجلس الكريم
بالموافقة على قرارها.
- امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
- بالنسبة للقانون الاول حول يرفق بمحق
الرفض لكن وضعت تصوم في قانون اخر.
- دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على الشراء التي ذكره معالي المقرر؟
- الجنح: موافقون
- السيد المقرر: الان موضوع البحث

١٠٠٠

والسؤال هو القانون المؤقت رقم ٢٣٥ المعدل لقانون الضريبة الإضافية، اذا كان لاحد من الاخوان اي سؤال.

دولة رئيس المجلس: اولاً هل تفضلوا باعفاء المقرر من ثلاثة القانون مادة ونحصر حديثنا في من له ملاحظة على القانون؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: هناك فيه اشكال بالترقيم وهو ثانوي، انظر للمادة الرابعة كما وردت في القانون المؤقت والتي تقول وتلغى المادتان ٧، ٨ من القانون الاصلي ويعاد ترقيم المادتين ٩ و ١٠ منه لتصبح رقم ١٠ و ١١ على التوالي فيه خطأ لانه ٩ و ١٠ تصبح ١٠ و ١١ تصبح ١١ و ١٢. الفت النظر لهذا السهر في الطباعة، يعاد الترقيم وتصبح المادة ٩ و ١٠ تصبح ١٠ و ١١ لان هذه مادة الالغاء رفعها.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.
السيد المقرر: دولة الرئيس ارجو ان لا نخلط بين ارقام المواد في القانون الاصلي وارقام المواد في القانون المؤقت المعدل للقانون الاصلي، فاعادة الترقيم ستكون في الطرح النهائي للقانون وليست ذات علاقة وثيقة بنص القانون.

السيد حمد الفرخان: أعرد الى المادة الخامسة من القانون المؤقت أثناء نقاش اللجنة المالية لهذه المادة طرحت سؤال ما زال قائم بدون اجابة حول المادة ١٧ التي تقول وتفرض ضريبة مقدارها ٣٪ من قيمة كل تذكرة سفر بالبحر الى

الخارج تصدر او تباع داخل المملكة سواء كانت مقابل الثمن او بالمجان.

الاشكال الذي اثيرته والذي هو عارص ويمكن ان يحدث فيه تلاعب ويهرب هو ان المواطنين في هذه الحالة، يعني ٣٪ عالية، قادرين ان يستصدروا بطاقة السفر من عمان الى اي بلد في العالم بالخالف من قبل وكيل سياحة عملي له فرع في دمشق، او وكيل سياحة عملي وكلهم لهم فروع في بيروت، فتأتي البطاقة مثلاً من بيروت، عمان - لندن - نيويورك - عمان، ويكون ثمنها ٩٠٠ دينار.

يعني ٣٪ تعني ٢٧٠ دينار، بالمخالف عن يحصل على بطاقة من بيروت باسم علي عبدالله مثلاً عمان - لندن - نيويورك والعودة، اثرت هذا ووعده وزير المالية ان يدرس وان يجيب على وضع ضابط لا مكان هذا التهرب وهو تهرب جندي وواقع وعارص.

لا ادري هل نجهز المادة كما اجازها النواب وكما اوصى الاعيان وبمجلس هذا الاحتراس؟ او نصدر توصية لعمل شيء ما لمنع مثل هذا التهرب؟ انا اطرح هذا السؤال على مقرر اللجنة المالية.

دولة رئيس المجلس: تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر: الواقع ان ما قاله الاخ حمد صحيح وكنا نتنظر جواباً من معالي وزير المالية حول هذه النقطة، والانطباع الذي لدي ان هذه الضريبة لم تعد تفرض او اوقف فرضها حتى لا يبقى ذلك الفرق بين سعر التذكرة المحلي

وسعر التذكرة اذا صدرت من بيروت او من اي مكان اخر هذا الانطباع الذي وصل الي، واقترح ان نقبل النص كما جاء ونتنظر المعلومات اذا كان فيه معلومات حديثة حول الموضوع.

دولة رئيس المجلس: شكراً، معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية: الصحيح ما وعد فيه معالي وزير المالية لا يعدو ان يكون ترتيب اداري لتفادي الخطورة في هذا النص بان تباع التذاكر خارج الاردن لحساب الاردن، ويمكن ان يكون من خلال تنسيق مع الملكية الاردنية بان لا تقبل التذاكر التي تباع في الخارج للعمل بها من الداخل.

اما بالنسبة للنص نفسه فلا اعتقد ان فيه مجال للنص فيه بوضع مثل هذه الاحتياطات والتبريرات، ومع ذلك اذا سمح دولة الرئيس بالسير بالاجراءات لان معالي وزير المالية في الطريق، ويتقديري سيمرر الذي ذكرته بان الاجراء سيكون اداري وليس بالنص القانوني، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر: اذا سمحت دولة الرئيس بان اضيف بان اخر المادة وبه تقول ان على شركات الطيران ومكاتب السياحة التي تصدر او تباع تذاكر السفر ان يتقيد بالتعليمات التي يصدرها وزير المالية، يعني جاية هذه الضريبة الإضافية مستند الى نوع من التعليمات التي

يصدرها وزير المالية، وربما كما قال معالي نائب رئيس الوزراء بان المسألة يمكن تكون بالتطبيق الاداري للحيلولة دون هذا الغبن لشركات السياحة ومكاتب السياحة وتذاكر السفر في الاردن.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ نجيب الرشيدان.

السيد نجيب الرشيدان: شكراً دولة الرئيس.

ما دام نتنظر حضور وزير المالية او معلومات منه الافضل ان لا نقرأها قبل الحصول على المعلومات وان نؤجل البحث فيها الان حضر وزير المالية اذن انتهى الاشكال.

دولة رئيس المجلس: فيه ملاحظة ابدت وخصوصاً في موضوع الدخل، المادة ١٦ من قانون الضريبة الإضافية تفضل معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: في حقيقة الامر على اثر بحث هذا الموضوع في اللجنة المالية تمت وفرت هذا الموضوع مع اجهزتي، بشكل عام حوالي ٥٠٪ من الضريبة المحصلة بموجب هذا البند هي من شركات اجنبية تعمل في الاردن.

نحن نقصد وتقييماً للاسوأه ليس هناك تهرب من الضريبة نتيجة للموضوع المطروح، لان الشركات اذا اصدت بطاقات من خارج الاردن وباعتها داخل الاردن بالدينار الاردني فهي غير قادرة ان تذهب الى البنك المركزي وتحصيل على كتاب منا ان هذه البطاقات قابلة للتحويل بالعملة الاجنبية الى خارج الاردن.

مجلس الاعيان

وبالتالي فتحن قناعتنا في وزارة المالية انه ليس هناك خوف كبير من ان تكون مثل هذه العمليات عم تتم، واتنا اصدرت تعليماتي للجهاز ان يجري مزيد من التدقيق والمتابعة ولكن قناعتنا من الاحصائيات ومن الاجراءات ان هذا الموضوع ليس موضوع معمول به وليس هناك خطر حقيقي منه، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اذا كان ليس هناك ملاحظات اخرى القانون كما اوصت اللجنة المالية معروض على المجلس للموافقة عليه، هل توافقون عليه؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.



معالي وزير المالية: دولة الرئيس، اسمح لي ارجو ان اثير هذا الموضوع وقد يكون هناك خطأ مطبعي من اللجنة المالية في جلس النواب الا اذا كان هذا الترجمة هو القصد يلاحظ ان المادة ٧٥ والمادة ١٦٥ من القانون تم الغائها، هناك في هذه المادة نص يقول وللمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية ان يقرر اعفاء اي شخص اوجه من الضريبة المقررة بموجب هذا القانون، ويعنى اذا الذي ليس لنا الحق ان

نأخذ قرار من مجلس الوزراء باعفاء الميقات الديبلوماسية وغيرها من هذه الضرائب الموجودة في هذا القانون، مع انه من المتعارف عليه ان يتم هذا الاعفاء.

اذا اقر القانون دون ابقاء الفقرة وبه التي تعطي لمجلس الوزراء الاعفاء بناء على تنسيب وزير المالية فيعني ذلك ان الاعفاء سيتم بموجب الاموال الاميرية واستعمال الاموال الاميرية لهذه الغايات ليس بالامر المستحب.

ولذا فانا ارى من الافضل ابقاء الفقرة وبه لاسباب التي ذكرت.

دولة رئيس المجلس: معالي المقرر.

السيد المقرر: دولة الرئيس، الحقيقة ان معالي الوزير قد عرض هذه النقطة اثناء بحث القانون، ورايت اللجنة ان تؤيد مجلس النواب فيها ذهب اليه، اما كيف سيعالج مجلس الوزراء نفسه فيها يتعلق بالاعفاءات فله حقوق مطلقة فيها يتعلق ببعض الاعفاءات.

ولذلك المهم ان لا تعطى هذه الصلاحية على اطلاقها تشمل كل ضريبة اضافية مدرجة في القانون وهذا ما قالت به اللجنة وايدت توصية مجلس النواب الواردة في القرار حول الفقرة وبه من المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٥٥ وللمجلس طبعاً ان يأخذ اي موقف مؤيد لهذه التوصية او لتلك.

انا اعتقد دولة الرئيس ان المجلس صوت على هذا القانون ٣٥٥.

دولة رئيس المجلس: لا، هذا بحث جديد.

السيد المقرر: لا مش بحث جديد، صوتنا عليه وبقي عندنا الفقرة في القرار التي تشمل باعادة الصياغة.

دولة رئيس المجلس: طيب، بدنا ناتي للقانون ٣٦٥ بعدين.

السيد حمد القرعان: بعدما سمعنا وزير المالية اذا كان الذي ذكره سيواجه لا نستطيع ان نضع نص يضع الحكومة في حالة حرج تجاه الجهات الديبلوماسية التي معفاة في كل اتجاه العالم اذا صح هذا الحكم لانه فيه معاملة بالمثل.

لكي احب اتساءل من معالي وزير المالية، هل معنى الضريبة الاضافية هي ضريبة مستمدة ومستندة الى ضريبة اصلية؟ عندئذ لا يقع الاشكال الذي ذكره، اذا الجهات الديبلوماسية ليس عليها ضريبة اصلية معفاة، عندئذ الضريبة الاضافية لا تنطبق عليها ولا تحتاج لقرار من مجلس الوزراء للاعفاء. اذا كانت كلمة اضافية مستمدة دائماً من اصلية زائد ١٠٪، اذا الاصلية صفر الاضافية صفر، والا نكون في حرج يجب ان نجد له حل، اقترح ان يوضح هذا معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: في حقيقة الامر المواد المنطاة في الضريبة الاضافية بعضها مواد جديدة ليست مكتملة لقوانين اخرى مثل الضريبة على بطاقات السفر، ليس هناك في قانون الخري تنظيم للضريبة على بطاقات السفر، فوضعت في اطار الضريبة الاضافية.

في حين ان هناك جزء اخر هو مكمل

لضرائب بموجب قوانين اخرى.

النقطة من ناحية قانونية لمجلس الوزراء ان يعفى الاموال الاميرية بموجب قانون الاموال الاميرية، وبالتالي اذا توجهتم انه لا ضرورة لاجراء هذا التعديل فنحن سنعفي بموجب قانون الاموال الاميرية.

ولكن برأيي انا هو الافضل من ناحية اطار تنظيمي ان لا يستعمل الاعفاء من الاموال الاميرية الا في الحالات الخاصة، والافضل ان هذا القانون يسمح بالاعفاء في الحالات التي تنطبق على مواد ذلك القانون وفي الحالات المشروعة، ولكن اذا كان الترجمة يعنى الحكومة يمكن تغلب على هذا الاختناق.

دولة رئيس المجلس: المجلس وافق على القانون رقم ٣٦٥ والان ناتي للقانون الذي يليه.

السيد المقرر: دولة الرئيس لا يزال كلمة اعادة الصياغة، رغم انها اعادة صياغة افضل ان المجلس يقول كلمة شأناً لأنها هي التي اخرجت في القرار ومتعلقة بالقانون ٣٦٥ حيث الضريبة متصلة بالموافقات، واعفاء الموافقات المنزلية الشخصية من الضريبة الاضافية على الرسوم وعلى اجور المكالمات المحلية الوطنية، هذا هو الذي اعيد صياغته.

الجميع: موافقون

السيد المقرر: الان قانون ضريبة الدخل، مع ما قدمت بهذا الشأن، هل يجب دولة الرئيس ان اقرر المواد او تكلف احد الاشخاص، انا ابن ادافع عن بعض المواد.

هكذا عند الفصل

دولة رئيس المجلس: يعني تقترح ان تبدأ المادة ٧٠؟

السيد نجيب الرشيدان: تبدأ من الفقرة وب، اللي وقفنا عندها والمضافة من مجلس النواب، من المادة ٧٠ والي هي اضافة الفقرة وب من قبل مجلس النواب، هنا وصلنا وصافنا على ما قبله، اذن تبدأ من هنا.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد بيك.

السيد حمد الفرخان: سيدني حتى نكسب وقت، في الجلسة السابقة من المادة ١٠١ حتى نهاية المادة ٤٠ اجازها مجلس الاعيان وصوت عليه، المادة ٥٠/١ اجازها مجلس الاعيان وصوت عليها، نحن تبدأ الان ب ٥٠/ب، اللي كانت مقترحة من مجلس النواب واقترحنا حذفها، اقترح السير بهذا الاساس.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: لما قيل ان اللجنة المالية لم تقرأ كل القانون، اعيد كل القانون لدراسته من اللجنة، وانا لا امانع ان تقرأ الى المادة ٣٥٠ مثلاً، انا مش مع هذا القانون ولا ادافع عنه فالان اذا المطلوب ان تنتقل الى البند خامسا ارجو ان نقل عن هذا الموقف لاني بدني احكي ملاحظاتي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ان يأخذ الاستاذ حمد الفرخان موقع الاستاذ خليل كمقرر للجنة المالية في هذا الحوض بالذات؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: تفضل استاذ خليل، بذلك تبدأ بملاحظاتك؟

الدكتور خليل السالم: نعم لقد كتبت مذكرة حول البند ٥٠ ووذعت مع جدول الاعمال، ولا احب ان اقرأها ولكنني ارجو اولا ان تعتبر جزءاً من جدول اعمال هذه الجلسة وان توثق في المحضر وساقراً فقط الاقتراح الاخير الذي اوردته في هذه المذكرة، علماً بأنه اذا كان هناك من اعتراض او انتقاد او شيء فانا مستعد.

كل اللي بدني اقره هو عبارة في اخر هذه المذكرة وهي الاقتراح الذي ارجو ان يكون موضع نقاش.

ولاني احب ان انتهي الى رأي عملي بهذا الشأن، اوصي بما يلي: ان انتهي الى رأي عملي بهذا الشأن، اوصي بما يلي:

أ - الموافقة على قرارات مجلس النواب بشأن القانون رقم (٤) وتطبيقه على السنة الضريبية ١٩٩١ وجدها.

ب - استصدار قانون لالغاء الفقرة (ب) من البند (٥) اياه في وقت مناسب وقبل غاية سنة ١٩٩١.

ج - تأليف لجنة مشتركة من ممثلين عن مجلس الاعيان ومجلس النواب ووزارة المالية - دائرة ضريبة الدخل، والقطاع الخاص لدراسة قانون ضريبة الدخل في ضوء الظروف الاقتصادية الجديدة واهداف المرحلة، وتنقيحه وتحديثه من الفه الى ياله مع الاستشارة بقوانين ضريبة الدخل في

بلدان صغيرة وناجحة اقتصادياً، ككوريا الجنوبية وسنغافورة وقبرص مثلاً.

د - على اللجنة المشتركة صياغة القانون الجديد قبل ١٠/١٠/١٩٩١ وعلى الحكومة ومجلس الأمة الفراغ من دراسته واقراره قبل ١٢/١٢/١٩٩١.

هـ - يعمل بالقانون الجديد اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٩٢.

دولة رئيس المجلس: تفضل الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان، مقرر اللجنة المالية: نحن الان في المادة ٥٠، اللجنة قررت الموافقة عليها كما وردت في القانون المؤقت، مجلس النواب اجري تعديل على ما ورد في القانون المؤقت، وبعد دراسة التعديل بالمقارنة مع ما جاء في القانون المؤقت فضلت اللجنة المالية اعتماد الاصل الوارد في القانون المؤقت وعدم الموافقة على صياغة البند وب، من الفقرة نفسها واقرت كذلك حذف الفقرة وب، هذه الفقرة ادخلت على القانون المؤقت وتنص على شيء وجدت اللجنة المالية فيه مخاطرة وهي انه يحق لثلاث مئة مجني ارباح ان تستعمل تلك الارباح لشراء اسهم بدلاً ما ان تدفع ضريبة الدخل، وتبقى مالكة لتلك الاسهم لفترة زمنية معينة، درست بتفصيل هذه الفترة وشعرت اللجنة المالية بانها باب مفتوح للتهرب من الضريبة، بدلاً من ان تودع الاموال لدى الخزينة يمكن ان تستعمل لشراء اسهم تحت غطاء اخر، لذلك اقترحت حذف الفقرة وب واقترح على المجلس الان الموافقة على هذه المادة ٥٠.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلان.

السيد محمد رسول الكيلان: اؤيد ما ذهب اليه المقرر بالوكالة من حذف الفقرة وب من المادة وابقاء النص كما ورد في القانون الاصيل.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور خليل.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، قلت ان هذه المادة غريبة وجديدة جداً على قانون ضريبة الدخل وهي تأخذ بالاتجاهات الحديثة ولكن المخاوف منها كانت مبالغاً بها، ولا سيما وانه ليس هناك اعتناء ضريبي وانما هو تأجيل دفع الضريبة.

وثانياً: انا ماخدي على هذه المادة انها لم تحدد نسبة من الدخل السلي يمكن اضافة استثماره، وماخدي الاخر انها لم تحدد مدة لهذا الاستثمار.

ولذلك انا اؤيد شطبها او اكتشاف الوقت المناسب لشطبها، الان اذا شطبنا هذه المادة واعيدت جميع المواد التي تقربت الى مجلس النواب، معناه انها ستتغير الدورة العادية المقبلة، وعندئذ يستمر العمل بالقانون ٤٠ كما هو عليه من الاعطاء مافيه.

وللمجلس ان يختار الطريق الانسب والمهم الان ان يبقى تنصرف وتفكر ونفهم الامور كما كنا نفهمها دون ان نبعث عن الحقيقة والواقع والشئ المفيد للاقتصاد الا انني في المستقبل وهذا اخر تدخل لي رغم اني اعترض على بعض

هكذا على الاصل

المواد الاخرى، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: نشكر الدكتور خليل على توضيحه، اذا كانت اي فكرة او نص في القانون صحيحة يجب ان لا يتأثر قبولها بألية مسار القانون، فكوننا قد نضطر للنظر في هذا القانون في الدورة الاستثنائية القادمة او في الدورة العادية القادمة اذا كانت الفكرة صحت اعتقد سيوافقنا الدكتور خليل بانه لا يجوز ان نتجاوز اقرارها.

ثانيا: هذا القانون في ضريبة الدخل يطبق اعتبارا من ١٩٩١/١/١، فلن تقدم حسابات الضرائب الا في مطلع سنة ١٩٩٢ فلو اقر القانون في الدورة الاستثنائية القادمة او في الدورة العادية القادمة، على امل ان يكون لنا مجلس نيابي في تلك الفترة، يبقى شطب هذه المادة ضروري واقترح ان الدكتور ا سبع وجهة نظره كفاية فيما يختص بالتراحات، واقتراحاته سوف نحول كما رجا الى الجهات المعنية، وحتى هنا ازيد وارجو ان يقبل ما ازيد، قرأت مذكرة الدكتور خليل وليس اهم بند فيها هي المادة الخامسة، انا لست ايضا في مذكرة ما هو ايضا مهم بقدر المادة الخامسة.

اقتراح لا اقتراحك اليوم وانما مذكرك ايضا ان محال الى اللجنة التي تقترح تشكيلها، لذلك اقترح التصويت على شطب هذه المادة حتى نتقدم الى مادة لاحقة.

دولة رئيس المجلس: اذن امام المجلس الكريم اقتراح الدكتور خليل هل يوافق عليه احد؟ طيب، الان قرار اللجنة بشطب الفقرة

وي، والعودة الى النص الذي ورد في القانون المؤقت هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم، اكمل السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة ٦٦ الفقرة ثانيا، وافقت اللجنة على النص كما ورد من مجلس النواب، الفرق بين ما ورد في القانون المؤقت وما ورد من مجلس النواب حقيقة لا يزيد عن زيادة التوضيح والتحقيق، لا يزيد في الكم او القدر المتحقق للضريبة.

ما ورد في قرار مجلس النواب هو نفس النص بتفصيل اكثر، اقترح الموافقة على قرار اللجنة.

اللجنة المالية اوصت بالموافقة على النص الوارد في القانون المؤقت واستثناء النص الوارد من مجلس النواب، اقترح هذا للتصويت.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: المادة ٦٧ وردت بالقانون المؤقت.

رابعا - بالغاء نص البند (٧) من الفقرة (ب) منها ويستأنس عنه بالنص التالي:

٧ - ارباح سندات المقارضة بنسبة ٩٪ من المال المستثمر فيها سنويا، واذا كان للمشروع الذي مول باصدار هذه السندات عقاريا

وشمولا، اقترح الموافقة على قرار اللجنة المالية.

دولة رئيس المجلس: المادة سبعة كما جاءت في القانون المؤقت هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة خمسة وهي مادة ذات نقاشية ارجو ان تسمحوا بان اطرح وجهة نظري فيها ويترك للمجلس ان يقرر بين وجهتي نظر.

تتعلق هذه الارباع بكاملها منها كانت نسبتها الى المال المستثمر فيها.

اما اذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكا او شركة مالية او شركة تقبل الودائع فيطبق على اعفاء هذه الارباع في هذه الحالة الشروط المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في اي قانون اخر.

قرار مجلس النواب كان اختصار ذلك النص، واللجنة المالية اقرت النص الوارد في القانون المؤقت باعتباره اكثر ايفاسا

مجلس الاعيان

[illegible]

ان النص بهذا الشكل يعني ازدواج
الضريبة واعطى مثلا سريعا على ذلك.

انظر. ان شركة ما اعطت احد شركائها

لتفرض ان شركة ما اعطت احد شركائها
سهم مدير (١٠) الاف دينار كانت تريد حسابه
من ملان من التفقات، جاءت هذه المادة لتفيد
القاضي حد مسموح به هو (٣٦٠٠) دينار وما
يعد عن ذلك لا يعتبر تفقات يرد الارباح، اذا
لذلك الارباح يصبح خاضع للضريبة التي هو
(٦٤٠٠) دينار من الشركة تزداد فئة النسبة
المئوية وتدفع شركة عن هذا المبلغ الذي رفض
ضريبة مقدارها الفئة التي اوصلها الزيد، لكن
الشريك عندما تقاضي (١٠) الاف دينار عليه
ان يدخلها في دخله الشخصي وتخصم للضريبة
كامل (١٠) الاف دينار في الدخل الشخصي
للمدير، لأن (٣٦٠٠) اتفاقاً اُعفيت لدى هذا
وذلك، (٦٤٠٠) بوجود هذا النص دفعت
ضريبة عندما ردت للشركة برفضها كتفقات
وبين الوقت نقاضاها الشريك دفع الضريبة
من قبله شريك ذو ارباح شخصية.

اللجنة المالية لم تقره، لكنه مطروح عليكم الاقرار انه يبقى للنص كما ورد هنا اي شيء يزيد على (٣٦٠٠) دينار يرد كتفقات يخصص للضريبة، ولكن يعتبر هذه الرتبة كأنها كانت ارباحا لتدفع ثمة لتلك الشركة دون ان يتقاضى عنها ضريبة، هي تقرر روة نسبة الضريبة لتلك الشركة هذا الاقرار قدسوه (الذين) من أعضاء اللجنة المالية اقدم الدكتور كمال الشاعر وقد قدمه لرئيس المجلس خطيا وهو الى ان يبين هذه الأوراق المطروح عليكم ما يلي: اننا احب ان ابين رأيي هذا لاني رأيت القاعلة العامة انه هناك ميل للمتهرب من الضريبة ما في شركة ذات مساهمين اثنين او ثلاثة اخوة يسير يتخصص لكل منهم راتب (١٠) آلاف دينار لانه لا تقرر (١٠) آلاف دينار يمكن من عهده اعفاءات عديدة مرمية وبغيرها يمكن ان يقره ميل للمتهرب، المجلس حين فاته ما هي طريقة للمتهرب، المجلس حين فاته ما ان يقره بأنه له الحق الخفيف شكلا وهو على (٣٦٠٠) دينار وبالتالي رده كإرباح ويحلي الشريك الى كان اذاه لآخر (١٠) آلاف دينار وبغيره اعله يطرح ضريبة اضافية، هناك ضريبة ازدواجية المجلس يقرر هل يقل تطبيقها لانها جزء من عملية عارضة التهرب او يقل بان تولى جزء من ضريبة يترفع الغفوة ولا (٣٦٠٠) دينار وما يرد نفقات يترفع الغفوة ولا يتقاضى عنها ضريبة، يتعرف نفقات باراباجا باعتبار (١٠) آلاف دينار متعرف باراباجا اذا كانت نفقات الخاصة للضريبة (٢٢) ألف يصح ارباحا الخاصة للضريبة (٢٢) ألف يبقى ارباحا الخاصة للضريبة (٢٠) ألف

July 1915

ولكن ترتفع الفشة من فئة نسبة (٢٠) الى فئة نسبة (٢٦) كم اعطي ارقام خفيفة للتمثيل فقط للمجلس الحق ان يقرر اي الاتجاهات.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نذير رشيد.

السيد نذير رشيد: سيدي الرئيس لا يوجد نصاب.

دولة رئيس المجلس: لا في نصاب (١+٢٠) نصاب الان (٢١) نحن، الحقيقة الاقتراح الي تكلم عنه سعادة المقرر جاني مكتوب و الاستاذ كمال الشاعر سافر وهو يستهدف عدم ازدواجية الضريبة وعدم التهرب في ان واحد واعطاء كل ذي حق حقه ويقترح الاستاذ الفاضل اضافة عبارة على ان ينزل الجزء المحسوب من هذه الضريبة على الدخل الذي يزيد على (٣٦٠٠) من الضريبة المقدرة على الشركة وفقا لاحكام هذا القانون هذا خارج ما قرره اللجنة اقتراح جديد.

الاستاذ ابو محمد نجيب بك

السيد نجيب الرشيدان: سيدي وزعت المذكرة على الاخوان جميعا واطلعت عليها وعرض علينا قرار اللجنة المالية ورايي الموافقة على ما قرره اللجنة المالية دون الاخذ بالاقتراح لانه لا يوجد ثمة ازدواج في فرض الضريبة على اساس من ان القرينة التي اتخذها هذا القانون بانه لا يدفع للشركة العادية او المساهمة الخصوصية اكثر من هذا الراتب واصبحت هذه ضريبة قانونية والباقي يصحح ضريبة فرضية.

ولذلك اوافق على قرار اللجنة المالية كما

عرض الان.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر تفضل.

السيد المقرر: يجوز تبقي مبلغ (٣٦٠٠) دينار كما هو، ولكن لا يجوز يبقى ذلك ويقر على اساس عدم وجود ازدواجية ضريبة لانه الحقيقة هناك ازدواجية ضريبية، عندما يتقاضى احد الشركاء راتب (١٠) الاف دينار بساطة حساب ويعلمها في كشف ضريبة الدخل انه تقاضى (١٠) الاف دينار، ضريبة الدخل بحاسب على هذا وتفرض عليه ضريبة بعد خصومته الشخصية، ثم تأتي ضريبة الدخل للشركة وتقول لما اتني دفعني (١٠) الاف راتب فلان لكلي لا اعترف لك الاب (٣٦٠٠) دينار لذلك ساضيف الى ارباحك (٦٤٠٠) دينار دفعت الضريبة مرتين مرة عنتمنا تقاضاها الشخص لنفسه ومرة عندما دوت وفرضت ضريبة للشركة.

لك الخيار ان تقولوا هذا الازدواج مسموح، لكن ليس لكم الخيار ان تقولوا ان التحديد مسموح لانه ليس ازدواجية فالراي للاخوان.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق.

السيد اسحق القرعان: اعتقد العدل الاولى ان يتبع بغض النظر انه مستعملين للاقرار او غير مستعملين مبدأ الازدواجية في الضريبة لا يجوز، فلا يجوز ان نأخذ الضريبة مرتين في زال يدك نأخذها من الفرد الي اخذ

(١٠) الاف دينار وحطها في تقديره الذاتي فمعتاها بذلك تعفي الشركة مما يزيد عن (٣٦٠٠) دينار لما السوح بها.

دولة رئيس المجلس: وهذا هو الاقتراح. السيد اسحق القرعان: انا اؤيد هذا الاقتراح.

اصوات: نثني على هذا.

دولة رئيس المجلس: تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر: هل لضريبة الدخل ووزير المالية ايفضاح يساعدنا على القناعة بمعلم الازدواجية قبل التصويت اتم وضعتم هذا النص.

دولة رئيس المجلس: ومطبقون لهذا القانون.

السيد المقرر: اعطونا اي ايفضاح يير الازدواجية؟

دولة رئيس المجلس: معالي ابو محمد.

دولة معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية: شكرا دولة الرئيس.

الصحيح النص من جاء لردع الشركة او الشريك فكها من التلاعب فيالقيود واعطاء مبالغ قد لا تكون حقيقية كراتب للتهرب من الضريبة كما تفضل سعادة المقرر، العملية التي يقترحها الاستاذ حد حقيقة هي تمثل ازدواجية في الضريبة بالشرعة بجزء بسيط يمثل الفرق بين الضريبة بالشرعة الدنيا والضريبة بالشرعة العليا فهي تحكي عن الفرق، لكن عملية

التطبيق لتطبيق العدالة للوصول الى العدالة المطلقة عملية معقدة جدا كنت يحكي مع معالي وزير المالية وعطوفة مدير عام ضريبة الدخل انه كيفية التطبيق في هذا المجال شتله معقدة كل عملية تقدير على شركة مستقدر مرتين مرة على الشرعة العليا ومرة على الشرعة الدنيا وي طرح الفرق يعني يمكن الى جهد الدائرة في هذا المجال جهد اضافي مماثل للجهد الاول للوصول الى الضريبة الحقيقية، تقنية معقدة جدا لكنها حقيقة الامر تطري على ازدواج ضريبة في جزء بسيط من الدخل ولي جزء بسيط من معدل الضريبة يعني قد تصل الضريبة على ركة ما (٣٠)٪ باضافة (٦٤٠٠) دينار الي يحكي عنهم الاستاذ حد بتسير بدل الضريبة (٣٠)٪ صارت (٣٥)٪ فليها تحسب الضريبة على اساس (٣٥)٪ وتحتسب على اساس (٣٠)٪ عند تنزيل هذا المبلغ ويأتي لطرهم يعني انا حكي لاني سبق ان عملت في ضريبة الدخل والتدقيق عليها كمقدرا او مدقق على الضريبة فهي عملية معقدة جدا يمكن التضحية بالازدواج الضريبة اولي بكثير من اقام هذه التعديلات على الدائرة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم.

السيد خليل السالم: في الفقرة (ي) من المادة (١١) من القانون الاصيل ازدواج ضريبة. عقق يعني لا غبار على ذلك، وكما قلت بالنسبة لاسهم الشركات في ازدواج ضريبة عقق ايضا. القانون الاصيل يمنع الازدواج في الضريبة الضريبة بالشرعة الدنيا والضريبة بالشرعة العليا ويقول بعقد حتى معاهدات لتسج الازدواج في

هذا هو المحرر

الضريبة، فانا اقترح بدل التعديل اللي قال فيه الاخ كمال الموع مع المذكورة لانه يخلف مصاحب اكثر مما يحمل مشكلة.

ان تضيف الى آخر المادة مع التقيد بعدم الازدواج الضريبة فقط ان نقول باخر المادة.

مع التقيد بمبدأ عدم الازدواج للضريبة وخلص نكون مشينا مبدأ يعني طبقا مبدأ معترف فيه وسليم وهو المبدأ العلمي يعني الصحيح، اذا قلنا بذلك عندئذ الدائرة تختار كيف تفعل بالزيادة (٣٦٠٠) دينار هل تأخذها على المكلف الضريبة او تأخذها من الشركة؟ تعتمد احيانا المكلف دخله اكبر ونسبته اكثر، وحيانا الشركة دخلها اكثر ونسبتها اكثر فتترك للدائرة ان تنتقي اين يكون عملة ضريبة بالنسبة الي قاله الاخ حمد (٦٤٠٠) دينار هل تتقاضاها عند التبع عند الشركة او تتقاضاها عند المستفيد، واذا قلنا بس فقط مع التقيد بعدم الازدواج الضريبة نكون تركنا الخيار لحظيق القانون بانه يختار اين يفرض هذه الضريبة على (٦٤٠٠) دينار اللي حكى عنها الاخ حمد وشكرا.

دولة وليس المجلس: معالي الاستاذ ابو رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: للمبلغ الاضافي الي فوق (٣٦٠٠) دينار مبالغ اما ان تدفعه الشركة واما ان يدفعه الشريك للضريبة عليه، فاذا نزلناه عن الشركة ودفعناه للشريك خفت نسبة الضريبة الي يمكن تدفعها الشركة ويكون هنالك مجال للتهرب وهو الذي اراد واضع القانون ان يتجاوزوه.

فاذن هنالك ازدواج للضريبة الاولى ما دام دفعت حتى لا تحتل النسبة في الشركة الاولى هذا (٦٤٠٠) دينار الفارق ان لا يدفع الشريك عنها مبلغ ما دام اصبح متقاضى من الشركة عنها وهو يدفع عن (٣٦٠٠) دينار وما زاد لا يدفع عنه، ويكون احنا وحدنا ما عملنا ازدواجية ضريبة ولا سمحنا للشركة ان تهرب باسم زيادة الرواتب ما دام بدعها تدفع في كل الاحوال الضريبة.

دولة وليس المجلس: شكرا معالي الاخ، الاستاذ حمد.

السيد المقرر: في عدة اجتهادات امانا بس طريقين لحل هذا الاشكال: اما ان نقبل ان الصعوبة الادارية الذي اشار اليها معالي نائب رئيس الوزراء يحمل هذا الفارق مسموح به من الازدواجية وقرروها كما هي او فنيا النص الوحيد الثاني البديل هو ان يقال بانه يرد المبلغ الفائض عن (٣٦٠٠) ليحبر ارباح عند لدى الشركة ويرفع سوية النسبة المؤوية المتحققة عليها هذا هو الحل البديل الثاني، اما موضوع عدم الازدواجية يخلف تعقيدات كثيرة جدا نص عدم الازدواجية يخلف تعقيدات لانه بتسير الشركة توازن اذا حطيت (٦٤٠٠) اين النسبة الي اقل؟

اذا المدير ما عنده دخل غيرهم تضعهم عنده ويسير يخضع ل (٥٪) او (١٥٪) اذا ارباحها اقل بتسير تخليهم عندها وتقيد له راتب (٣٦٠٠) يجب ان تقلل من هذا الاحتمال وانا اطرح ما يلي:

يجب ان نعرف دائما بان الشركة هذه اللي

الضريبة على الشركة وذلك استفيد من رفع النسبة على الشركة التي اشار اليها سماعة المقرر واتقاضي موضوع الازدواج الضريبة وشكرا.

السيد المقرر: فعلا عمل سيني الرئيس لا يدعو الى اي خسارة في الضريبة ولا يدعو الى ازدواج الضريبة.

انا اطرح على الاخوان اذا سمح دولة الرئيس ان ينظروا في ذلك دولة الرئيس انا بدني اقتسه من معالي نائب رئيس الوزراء بفساف اليها ما يلي في اخر الفقرة:

استيفاء تلك الضريبة منه وفقا لاحكام هذا القانون على ان تخصم الضريبة التي بدلعها ذلك الشريك الموظف التي تقاضى راتب من الضريبة المستحقة على الشركة بعدد المبلغ اليها الفائض (٣٦٠٠) دينار اليها.

هذا المقصود الواضح قد يكون النص اكثر بعض الشيء سترك النص للجنة المالية، هذا مطروح للنظر.

دولة وليس المجلس: الاستاذ خليل.

السيد خليل السام: دولة الرئيس ارجو ان لا نخلط بينا للشركتين، الشركة العادية اماو الشركة المساهمة الخصوصية، الشركة العادية لا تدفع ضريبة كشركة عادية في قانون الضريبة ليس هنالك شركة عادية تدفع ضريبة ليست مكلفة بدفع ضريبة، ما في شركة عادية، مكلفة بدفع ضريبة ما في عليها نسبة، فكلام الشركة العادية هنا غير وارد، الشركة العادية كل المال الذي تربحه مقسم على الشركاء وتستوفي الضريبة على حصة كل شريك فليس هنالك

تحدثت عنها والاشخاص الموظفين فيها هم الاقدر على الانتفاع باية فجوة في القانون مش الضريبة هي الاقدر فانا اعتقد لنا طريقين واقترح ان يصوت على اي منها.

دولة ورئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية: يمكن صار مطلوب مني لاني اشترت للتعقيدات الادارية اتي احوال الاقي النص الذي يمكن من تفادي الازدواج الضريبة وهو مبدأ يعني احنا حريصين على عدم وجوده ويفسر الاجراءات، فانا اقترح اضافة الفكرة هذه:

ليس بالنص الضرورة نفس النص اللي اقترحه لكن هذه الفكرة:

على ان يتزل من الضريبة لانه احنا نحكي عن الشركة مقدار الضريبة التي دفعها المكلف عن المبلغ الزائد.

اذا تريدوا اني اوضح؟

اصوات: وضوح

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية: المبلغ الزائد الذي دفع المكلف عنه انا ما برده على الشركة التي تدفعه نيابة عن المكلف اخليه على المكلف نفسه، لكن بدل ما يدفع لاية عن (١٠) الاف دينار التي اشار اليها الاستاذ حمد يدفع عن (٣٦٠٠) يدفع عن (١٠) الاف دينار هو، لكن بده يجتنب انه يدفع (٣٦٠٠) دينار هذه محسوب ولانه دفع (١٠) الاف دينار زادت ضريبة (٥٠٠) دينار، هذه الضريبة التي اخذتها انا من المكلف بنزلها من

هكذا في النص

ضريبة شركة عادية والاشخاص العاديون هم دافعو الضريبة هم المكلفون سواء اخذوا هذا المال كإرباح او اخذوه كرواتب، ولذلك حشر الشركة العادية في هذا النقاش غير صحيح قانونا، الراتب او غير الراتب كله سيتوزع ويعدين سواء اخذ ارباح او غير ذلك.

النقطة الثانية ارجو الانتباه يعني لا نستعمل، ارجو الانتباه الى انه لم يعد هناك في القانون اسهم شركة مساهمة خاصة ما في اسهم، شركة مساهمة خصوصية ما في اسهم في قانون جديد قال عنها انها حصص ما في اسهم توزع اسهم وتوزع رواتب، انا قلت اذا بتعطوا فقط مع التقيد بعدم الازدواج الضريبة وهو المبدأ المحظور المتروك في جميع قوانين الدنيا، تترك للدائرة المقدرة على التصرف انا ما بدى ادخل الان في التعديل اضطرنا كلمة الشركة العادية اولا تشطبوها او غيروا بس لاغراض ان نغزو هذا القانون.

ما عاد اسامنا الا ان توافقوا على قرار اللجنة المالية ونخلص ارجو الانتباه للملاحظات التي قلتهم وشكرا.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: دولة الرئيس ما تفضل به معالي الدكتور خليل ليس ما هو المعمول به، اذا كانت هناك شركة عادية وكان احد الشركاء يتقاضى راتبا الراتب الذي يتقاضاه هو نفقة وبالتالي يدخل في الارباح، وروصيد الارباح يوزع وبالتالي احدهما دخله اكثر من الاخر ووجود الشركة العادية في مادة القانون

ضروري وله ما يبرره.

انا اسف ان النقطة التي اثبتت نحن فوجئنا بها كان الافضل ان تبحث في اللجنة المالية حتى نعطي وقت ان ندرسها ولكن نحن موافقين من حيث المبدأ ان هناك ازدواجية في الضريبة ونحن نرى انه الحل الذي تقدم فيه معالي نائب رئيس الوزراء يعني بالغرض ونحن على استعداد ان نتعاون مع اللجنة المالية لوضع النص بالشكل المناسب.

دولة رئيس المجلس: حمد بك وخليل بك والاستاذ باسل ليصنوا هذا النص لضمان عدم ازدواجية الضريبة، الاستاذ اسحق الفرخان.

السيد اسحق الفرخان: النص اللي سيضاف مع مراعاة عدم مبدأ ازدواجية الضريبة وعندئذ الاجراءات الفنية ضريبة الدخل هم يتابعوها في المستقبل يعني يتظل مرث هذا النص ويسع اي اقتراح في يريده.

دولة رئيس المجلس: لربما وضع نص يعني يحدد هذه الحالة اكثر من النص العام، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: سيدي النص اللي اقترحه معالي نائب رئيس الوزراء ادق واسهل تطبيق للمؤسسة ولكثرة عدم ازدواجية في الضريبة تفتح ابواب غير معدة للاجتهاد، نحن نعرف اين نحن في هذا البلد، في هذه البلاد، في هذه المراحل.

انا اعتقد ان اي نص يفتح باب الاجتهادات رانا ان قصد ونخلص فيها اتقول

السيد محمد رسول الكيلاني: بدى اقترح ان نصوت على التعديل الذي تفضل به الاخ سالم نصوت عليه ثم نترك امر الصياغة بنفس المعنى للاستاذ حمد ان نصوت عليه اولا حتى تنتهي منه نصوت على المعنى.

دولة رئيس المجلس: اذن يوافق المجلس الكريم على التعديل الذي ذكره معالي نائب رئيس الوزراء في هذه القضية؟

شكرا على ان يصاغ نهائيا منك ومن باسل بك واحد الاخوان الدكتور اسحق واستاذ ابو رسول

السيد المقرر: دولة الرئيس باقي المواد سهلة جدا لا يوجد عليها نقاشات لذلك اقترح مستنيها بوقت قصير للغاية الساعة صارت الثانية الا ربع.

تجنّبوه، هذا النص يضمن عدم ازدواجية لما نذكر عدم الازدواجية النص السلي ذكره واقتراحه يضمن عدم الازدواجية دعونا نضعه كما هو او منع الطريق على اجتهادات ازدواجية وما معناها وكم وهل اعلى هنا او الاعلى هنا، اللي يسير في حالة عدم الازدواجية انه مدير ضريبة الدخل يسير يشوف (٦٤٠٠) وين يتولي معه يحطهم، اذا حطهم في اسواق الشركة يحصل اكثر او خلاهم عن المكلف لانه ما عليه نفقات خلاهم اكثر يقول عدم الازدواجية ابي اخليهم على رقيتك وادفع اكثر، واضح تمام انا نعرف حسابتنا.

اقتراح الثنية على النص اللي اوردتها الحكومة كحل.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ ابو رسول.

هكذا عبد الله

[Handwritten signature]

اللائحة الثانية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب	اللائحة الاولى
مرفقة كما ورد من مجلس النواب	تعداد صيغة الفقرة (٢) على النحو التالي : ١٥ - يسمح للنحس الطبيعي بامضاء قدمه (١٠٠٠٠) دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل بلد من اولاؤه او ارضه من دراسة حديثة او زوجه او ارضه او ارضه من دراسة عائلتهم وكان اي منهم غير موافق في بحثه ولا يستلج الاتفاق على دراسته وكان طالباً بدراسة في جامعة ويكون هذا الاتفاق معه فوف مستوى شهادة الدراسة الثانوية المتوسطة ، وإذا تقدم الأشخاص الذين يتقدمون على دراسة طالب واحد غير موافق في بحثه فيخرج بينهم مبلغ الاتفاق يقدر ما ينبغيه كل منهم على الطالب.	١٢ - يبنى نص الفقرة (٢) من اللائحة ١٢ من القانون الاسمي ويستلج مع بالنص التالي : يسمح للنحس الطبيعي بامضاء قدمه ٥٠٠ دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل بلد من اولاؤه او على دراسة حقله او زوجه او ارضه او ارضه من يورث اهلهم وكان اي منهم غير موافق في بحثه لا يستلج الاتفاق على دراسته وكان طالباً بدراسة في جامعة او كلية عيش او معهد فوف مستوى شهادة الدراسة الثانوية المتوسطة ، وإذا تقدم الأشخاص الذين يتقدمون على دراسة طالب واحد غير موافق في بحثه فلا يجوز ان يزيد مجموع ما يسمح لهم بامضائه فلا السبحة من ٥٠٠ دينار يتوزع بينهم يقدر ما ينبغيه كل منهم على الطالب.	١٣ - الفقرة (٢) : د - يسمح للنحس الطبيعي بامضاء قدمه ٥٠٠ دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل بلد من اولاؤه او زوجه او ارضه او ارضه من اقرانه حتى الدرجة الرابعة غير بصورت ولا يستلج الاتفاق على دراسته الا اذا كان اي من هؤلاء طالباً في الجامعة او كلية عيش او معهد فوف مستوى شهادة الدراسة الثانوية المتوسطة . وإذا تقدم الشخصون الذين يتقدمون على دراسة طالب واحد غير بصورت فلا يجوز ان يزيد مجموع امضائهم فلا السبب من ٥٠٠ دينار.

المجلس : موافقون
السيه الفقرة :

مؤلة رئيس المجلس : على يرائق المجلس
الكريم ؟

اللائحة الاولى	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية	مواصفة كى وروت من مجلس النواب
اللائحة ١٤ - الفقرة د - : يبنى من الصيغة المبلغ الذي يقبله النحس او زوجه كعائلة من فرض افقه في اثناء سكنه في الملكية او في شرائه شريطة ان يسكن فيه هو او زوجه او ارضه او ارضه من ان لا يجاوز المبلغ الذي يحدد سواء كان البيت ملكاً او زوجه رسوله كان القرض هو الموزع او الزوجه.	اللائحة ٧ : يبنى نص الفقرة د من اللائحة (١٤) من القانون الاسمي ويستلج مع بالنص التالي : د - يبنى من الصيغة المالية التي يقبلها النحس او زوجه او ارضه من فرض افقه في اثناء سكنه في الملكية او شرائه او مبلغ الربح الذي يقبله هو او زوجه لاي بيت او شركة لا يتقبل اي منها باللائحة مقابل البناء او شراء محل تلك السكن ويشترط للمبلغ هذا الاصله ان يقم النحس وزوجه او احداهما او اي من اصهاره او فروعه في السكن ، وان لا يجاوز مبلغ الفقرة والربح الذي يسمح بامضائه في هذه الحالة التي يحدد سواء كان البيت ملكاً للزوج او الزوجه وان كان القرض مباداً.	مرفقة كما وروت في القانون المؤقت	مواصفة كى وروت من مجلس النواب

مجلس الاعيان

هذا نص طبيعي للمساعدة على الاسكان
ورد عليه من اعضاء اللجنة سؤال واحد طرحه
عليكم ولعل الضريبة تجيبه:

هل يجوز تعدد البيوت المشتركة او المبنية
بعدد افراد العائلة؟

اذا يجوز تكون هذه فجوة كبيرة جدا
للتهرب.

هل يجوز ان يكون عدد البيوت التي
يشترها او يعمرها بعدد افراد العائلة لانه عم
يبيع الاقامة به او وزوجه او احد فروعها، واحد
عنده خمسة اولاد له الحق ان يشتري خمسة بيوت
او يعمر خمسة بيوت ومغفاه جميعها بمعدل
(٢٠٠٠) دينار من ضريبة الدخل بيسر يولي
الواحد يبيي خمسة بيوت ويعفى من (٢٠٠٠)
دينار من ضريبة دخل كل سنة، انا اريد يس
الاجابة على هذا السؤال؟ الاقتراح اذا كان لا
يجوز ان تضاف كلمة واحد بعد كلمة سكن
انشاء سكن واحد، اذا لا يجوز التعدد انشاء
سكن واحد.

خلي المالية تعطينا رأي اول ثم المجلس
يتداول.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ
ابورسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي هنا
سيعفى الفائدة ومعد السقف الاعلى للفائدة
التي هي (٢٠٠٠) دينار، واحد يبيي بيوت
وكلمهم شباب اولاده كل واحد به بيت عائلات
مثل عائلة واحدة عائلات اصبح ، فتعدد
العائلات لانه من غير المغفول ولد يسكن في بيت

الحالة تعدد العائلات يذكر في الاعفاء.

لذلك اترح الموافقة عليه كما ورد من
مجلس النواب واللجنة المالية لمجلس الاعيان
بدون اي تعديل.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب
بك.

السيد نجيب الرشيدان: ليكن النص
يفيد انه مسكن واحد بدليل انه الاقتراض لا
يكون من الاثنين يكون من احدهما، اذن
المقصود فيه انه مسكن واحد ما دام المغفول لحد
(٢٠٠٠) دينار من الفوائد اظن ان هذا يكفي
مهما تعددت او ما تعددت فهذا كافي والنص
مولي بالغاية.

السيد المقرر: نصوا على سكن واحد،
اضيفوا كلمة واحد بعد انشاء سكن.

السيد نجيب الرشيدان: يسمح بهذه
الحالة سواء كان البيت ملكا للزوج او للزوجة
بيت واحد المفهوم.

السيد المقرر: خليفنا نسمع الاخوان
بمعافا اكثر من بيت او لا.

دولة رئيس المجلس: هل هذه الحالة
ممكنة معالي باسل بك، ممكن ان تنشأ؟ نسمع
دولة ابو تامر هذا مفيد جدا.

السيد احمد عبيدات: يا سيدي انا يتبادر
لذهني انه الحالة التي طرحها احد اعضاء اللجنة
ما وردت، انما المقصود بيت فممكن ضبطها
بالمبلغ وان لا يتجاوز مبلغ الفائدة او الربح الذي
يسمح باعفائه فيه هذه الحالة (التي) دينار سواء

كان البيت ملك الزوج او كذا، يقول بدل في
هذه الحالة في جميع الحالات.

دولة رئيس المجلس: محدة يعني.

السيد المقرر: جيد هذا يقيد.

معالي وزير المالية: جميع الحالات ولكن
انا اعتقد انه ليس هناك مشكلة، يعني المبلغ
الحد الاقصى المسموح هو (٢٠٠٠) دينار و
(٢٠٠٠) دينار تطبق اذا البيت يملكه الزوج او
الزوجة او الافراد التي نص عليهم القانون ولكن
الحد الاعلى هو (التي) دينار وبالتالي لا ارى ان
هناك خوف من ان يعطى الاعفاء بشكل لو تكرر
لان السقف هو (التي) دينار.

دولة رئيس المجلس: من التلاعب في
ذلك او التهرب.

السيد المقرر: اذا المقصود سكن واحد،
هل المقصود سكن واحد؟

معالي وزير المالية: حمد بك انا اجتهدتي
انه ليس مهم سكن واحد املا المقصود هو سقف
الاعفاء (التي) دينار، بالتالي ليس بالامكان ان
يتجاوز سقف الاعفاء، والمادة يرأي كما واردة
هنا جيدة وصالحة للتطبيق.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور
اسحق.

السيد اسحق الفرسان: يعني ممكن
اضافة وان لا يتجاوز مجموع ما يعفى (٢٠٠٠)
دينار كلمة مجموع يقال او السقف.

دولة رئيس المجلس: والله هيك
مفهوما يعني المادة صريحة، هل توافقون عليها
كما هي؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: على ذلك دولة الرئيس المادة
(٨) وهي تعريفات نسب الضرائب وقد عادت
تقريرا بين قرار مجلس النواب والقانون المؤقت.

مجلس الاعيان



如, 平, 止

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (د).	وافق عليها مجلس النواب؟ الجميع: موافقون.
السيد المقرر:	دولة رئيس المجلس: شكرا لكم وبذلك يقر هذا القانون وترفع الجلسة الى موعد اخر وكل عام وانتم بخير.
دولة رئيس المجلس: الفقرة (ج) كسا	

انتهت الجلسة

دولة رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزيامين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

مكتبة عبد الله